

تأثير تطور الإسلام السياسي على الانسجام الوطني بالجزائر

أمال بوبكر⁽¹⁾

02.....	المخلص
03.....	المدخل
05.....	1 – التسييس المتنازع حوله ⁽²⁾ : من الجمعية الدينية إلى الحزب
07.....	2 – الأحزاب الإسلامية بين الموالاتة والمعارضة
09.....	3 – الإسلام السياسي ودولة الربيع
11.....	4 – السياسة الخارجية والعلاقة مع أوروبا
15.....	5 – انهيار إطار الحزب وأزمة الانتخابات الرئاسية لسنة 2009
16.....	6 – الإرهاب، الندامة، والإدماج السياسي للحزب السابق (الفييس)
17.....	7 – الدعوة السلفية: البديل السياسي للحزب الإسلامي؟
19.....	الخلاصة ومقترحات عملية

1- أمال بوبكر: باحثة في مركز الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية EHESS والمدرسة الوطنية العليا ENS-باريس - وكذلك بمركز الشرق الأوسط، أين تقود مشروع المغرب العربي"، هذه الدراسة منطلقها العديد من الاستجابات والبحوث الميدانية التي انجزت في الجزائر من 2006 إلى 2009.
2- التعبير مقتبس من مريم أيت عودة "ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ تسييس متنازع حوله" مجلة النقد الدولي رقم 30، جانفي - مارس 2006.

الملخص:

تحاول المؤلفة في هذا الكتيب تحليل الإسلاموية بالجزائر، من منظور ديناميكي، الذي سمح لها بتجنب عقبتين:

الأولى: هي فهم الإسلام السياسي كثورة دائمة لا يمكن لقيادتها تجنبها ومن ثمة يصبح إطار الحزب أداة لتطوير إيديولوجيتها التي غالبا ما كانت تهدف إلى إقامة دولة إسلامية، وانطلاقا، من الدروس المستخلصة، فقد تشكلت تلك الإيديولوجية من فشل الحركات الإسلامية الثورية كالجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومحاولات القيام بأعمال مسلحة (جيش الإنقاذ، الحركة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال)، وانطلاقا كذلك من مختلف التسهيلات التي قدمتها الدولة للساحة السياسية خلال المناسبات الانتخابية فإن الإسلاميين الجزائريين، لا يأملون اليوم في أية ثورة إسلامية سواء عن طريق المسار الانتخابي أو استعمال العنف وإن عدم الأخذ بعين الاعتبار طبيعة تطور الإسلام السياسي هو ما جعل الإسلاميين الجزائريين يجدون أنفسهم في مواقع ليست لهم كما أن عدم توفر الروح الإسلامية الحقيقية، هو ما جعل الإسلاموية الجزائرية تكون نتيجة الانفتاح أو انغلاق الساحة السياسية، وملائمة هياكل الحزب التي يجب أن تأخذ بطريقة تتماشى والمكانة التي تمنحها الدولة للمعارضة الإسلامية.

أما الثانية: فتتمثل في اعتبار التشكيلات الإسلامية أحزابا دينية، وهو ما يبقى على الإسلام أساسا إيديولوجيا لها، والحقيقة هي عدم اعتبارها كذلك، وإلا تؤكد لديها تنظيميا أولوية الدين على المسائل السياسية، خاصة وأن، استخدام المواقف الدينية كرهانات، ومصالح سياسية، أو اقتصادية أو دبلوماسية يجعل أهميتها تقل والمفارقة لدى الأحزاب هي جعل مرجعيتها الإسلام، ومن جهة فهم فاعلين في الحياة السياسية المدنية في المجتمع الجزائري من جهة أخرى تجعلهم يتحلون عن استخدام مكانة مبادئهم للبراغماتية، والبحث عن التوافق مع جعلها أسلوبا من أساليب عملهم وخطبهم، ومع استعمال كل الأدوات الإيديولوجية التي يمكن استخدامها من طرف أي حزب، لتحقيق مآربه، كما هو الشأن بالنسبة لحركة (حماس)، الحزب المتكامل والذي يأمل الوصول إلى الرئاسة، حسب ما ذهب إليه أبو جرة سلطاني.

وبعد التحليل الدقيق، تصل المؤلفة إلى استنتاج أن المنطق المستخدم من طرف هذه الأحزاب الإسلامية لإقناع الشعب الجزائري ضعيف، وهو ما جعلها تدفع اليوم ثمن التعاون مع الدولة، فهي مازالت تتساءل: هل تمتع بمكانة ما في الحياة السياسية أم لا؟ المملوءة برهانات سياسية دون منافسة، وتلاحظ أن:

-الخوف من الفتنة (التفرقة بين المؤمنين) عند منتسبي الدعوة السلفية وعدم الفائدة من ولوج ميدان المعارضة السياسية الخاسرة فيها مسبقا، وهو ما لم يترك لها أي خيار ما عدا الخضوع للدولة، مع توجيه النقد اللاذع للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

-لقد وجدت الدولة في تطور هذه الحركات دعما قويا لسياستها الخاصة بالمصالحة، لسد الطريق مؤقتا في وجه الراديكالية الدينية التي تتبعها السلفية، التي لرفض أغلب القيم المشتركة في المجتمع، وكل أبعاد الحياة الجماعية لبقية أفراد الشعب، وهو ما يؤدي مستقبلا إلى ظهور مشاكل، خاصة إذا لم تتحسن ظروف حياة الشباب بسرعة.

أما بالنسبة لإسلام الفيس، فإن هيئة الدولة كمتحكم في السلطة يبقى هو الأهم دائما بالنسبة إليه، وقد فهم هو ذلك وبأن عودته إلى مسرح النشاط السياسي يستوجب عليه ترك مرجعياته السابقة المرتبطة بالدولة الإسلامية مع القيام بتحالف مع نخبة القيادة، وهو ما تم من خلال الوثام المدني، الذي أمل تبعا لذلك في إعادة إدماجه في الحياة لسياسية، وهو ما ظهر خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة.

المدخل:

ماذا تبقى من الأحزاب والحركات الإسلامية الجزائرية بعد مضي 16 سنة من العنف والإرهاب ومنع الجبهة الإسلامية للإنقاذ من النشاط منذ 1992؟ وانطلاقاً من صلاحيات الحزب، كمجرد لتيار معين ينتمي أصلاً إلى المعارضة، لقد حاولت هذه الدراسة توحيد وضبط الأجزاء المتفرقة للأحزاب والحركات ذات الاتجاه الإسلامي المتواجدة في الحياة السياسية الجزائرية حالياً معتمدة في ذلك على ثلاث عوامل ديناميكية كبرى:

✓ تأثير تعاون الأحزاب الإسلامية مع الدولة مثل حماس والإصلاح اللتين أصبحت إيديولوجيتهما مؤسستين توديان وظائفهما باحتراف وتنظيم.

✓ حيادهما بالنظر إلى انعدام مطالبهما الاحتجاجية وهذا الاختيار كان نفسه سبباً في فشل إدراجهم في منافسة سياسية حقيقية، وهو ما أدى إلى إحياء هذه المناقشات بواسطة طرق مختلفة، كإعادة إدراج قيادي ومناضلي الفيس القدماء في الحقل السياسي.

✓ عدم رغبة مناضلي قواعدهم المتزايدة والمنتمين إلى الحساسيات الإسلامية في جعل هيكل الحزب إطاراً مسيساً والذي يمكن أن تلوه الدعوة السلفية، العضو الجديد الذي أسس لعلاقات بين الدولة والحركة الإسلامية، هذه الحركة التي تسمح بممارسة السياسة من خارج الأحزاب ومن خلال شكل الشبكة نتيجة تأثير الفشل التاريخي للفيس كحزب، على المناضلين الإسلاميين بالجزائر قبل خلاف سنة 2008، ومن ثم فهي تحاول إتباع طريقة السياسة الاجتماعية الأقل تكلفة.

ولم تتخلى الأحزاب الإسلامية عن الساحة السياسية الجزائرية منذ انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية في سنة 1991، فالإرادة الواحدة التي تجمعهم في إعطاء البعد النضالي للإسلام رغم أنها بعيدة كل البعد في أن تجعلهم حركة متجانسة، ويمكن ذكر ثلاث تشكيلات سياسية: النهضة التي أمينها العام فاتح لربياعي، وحركة مجتمع السلم التي يقودها أبو جرة سلطاني، وحركة الإصلاح الوطني التي رأسها في وقت سابق عبد الله جاب الله والتي يرأسها حالياً جهيد يونس.

فجزءاً من المعارضة الإسلامية التي من بينها الفيس، هي التي اختارت العنف السياسي ضد الدولة، بينما نجد جزءاً آخر تمثله أحزاب أخرى هي: حماس، النهضة، والإصلاح الوطني.

إن تنظيمها في شكل أحزاب سياسية سمح لها المشاركة في غالبية عمليات الاقتراع خلال عام 1995 وهو التاريخ الذي قرر فيه النظام الجزائري إعادة إحياء الإسلام السياسي خلال الانتخابات الرئاسية لعام 1995 تحصل المرشح الإسلامي الممثل حماس، محفوظ نحاح على 25% من الأصوات أي أنه دعم بما يقرب من مليونين من الناخبين، وهو ما أعيد تأكيده في الانتخابات التشريعية لسنة 1997، حيث ترسخ الانتخاب الإسلامي في الأوساط الشعبية الجزائرية بـ 96 مقعداً حصلت عليها حماس و34 مقعداً للنهضة سلبية حركة الإصلاح التي كان يقودها آنذاك عبد الله جاب الله. أما في سنة 1999 ورغم ضعف مشاركة الإسلاميين في الانتخابات الرئاسية فإن الإصلاح حصلت على 43 مقعداً، وحماس على 38 مقعداً في تشريعات عام 2002، وهو ما جعل التشكيلات الإسلامية تصبح القوة السياسية الثانية، رغم تراجع نتائجهم في الانتخابات التشريعية في البرلمان الجزائري حيث حصلت على 52 مقعداً وبقائها كقوة فواعل سياسية لا يستهان بها من الناحية الدستورية⁽³⁾. وبعيداً عن نسبة الامتناع الكبيرة في مختلف الاقتراعات وما اعتري شرعيتها من شكوك، ورغم اتخاذ الإسلام الجزائري الطابع الاحتجاجي إلا أنه أصبح من الثوابت الوطنية وظاهرة مهيكلة للحقل السياسي الجزائري الذي وجد ممثليه ومن ثم أنفسهم في فح وضعية متناقضة كأحزاب مسابرة للنظام ومعارضة له في نفس الوقت.

لقد تحولت الإسلاموية في الجزائر خلال 30 سنة من معارضة النظام راديكالياً إلى التعاون معه للحد من العنف السياسي والتعبير عن مطالبها ديمقراطياً مستفيدة في ذلك من ميراث الثورة الوطنية الجزائرية، من صحوة سنوات السبعين مع رفض التوافق الثقافي للحوار مع القوى الغربية فكيف حدث هذا التغيير المفاجئ؟ في الواقع أن الإسلاموية يجب النظر إليها كمسار وليس كموضوع سياسي،

ولتقديم تحليل ناجح للظاهرة من منظور ديناميكي متطور يجب الانطلاق من التعريف الروحي المقدم من طرف الإسلاميين أنفسهم المرتبط بالطابع العالمي والخالد لإيديولوجيتهم مع تجنب وعدم وضع الإسلام الجزائري في قوالب لا تتماشى معه والفائدة من هذه الأحزاب داخل المجتمع المدني تقتضي رد الاعتبار لها، فبعد ما يقارب 20 سنة من العنف المستمر وجد الجزائريون أنفسهم وفي غالبيتهم غير معتادين وغير مهتمين بالحقل السياسي.

وخاصة بالانطلاق من فكرة إمكان الإسلام تأدية دوره تماما فبالنسبة للذين يعترفون بقيم الإسلام السياسي مثل الأحزاب الإسلامية المعتمدة من طرف الدولة كحماس وحركة الإصلاح الوطني فهي لا تختلف عن النظام السياسي الجزائري في استخدامها لنفس آلياته بل تساهم أيضا في تدعيمه رغم أنها تواجه اليوم صعوبات جمة للاحتفاظ باستمرار هياكلها النضالية، ولقد ظهرت أزمته للعيان في عدم قدرتها التأثير في الانتخابات الرئاسية 2009 ولتجنب ذلك تعمل على إعادة بعث حزب إسلامي معارض باستطاعته تنظيم احتجاجات مناضلي الفيس التي يقوم بها مناضليه في الحياة السياسية والذين خاب ظنهم في محيط الحياة السياسية منذ عام 1962 وهو ما دفع الكثير من الشباب إلى الانضمام للحركة الدعوية السلفية التي تقترح شكلا من التنظيم يركز على شبكة العمل الاجتماعي على إن لا يكون ذلك في شكل حزب.

خاصة من الشباب المتذمرين من النظام والمبغدين عنه بسبب مواجهات الإسلام السياسي مع إيجاد مكان لهم داخل المجتمع وستقدم هذه الدراسة بحث التطور الإيديولوجي والتنظيمي للأحزاب الإسلامية المعترف بها والممنوعة بالجزائر، وكذا تأثيرهم على الانسجام الوطني، مع التساؤل هل أن طريقتهم الاحتجاجية لا تحد من اعتبار الإطار الحزبي فاعل في الإصلاح، وهو ما يشجع على القيام بإصلاحات سياسية عميقة للاحتجاج الإسلامي خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققته الحركة السلفية.

3- إن نسبة المشاركة قاربت 36.5% في الانتخابات التشريعية الأخيرة ماي 2007، وهو نفس الأمر الذي حدث بشكل واضح في إعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للمرة الثالثة في شهر أبريل 2009.

1- التسييس المتنازع حوله⁽⁴⁾: من الجمعية الدينية إلى الحزب.

لقد تطورت كثيرا إيديولوجيات مختلف المنظمات الإسلامية بالجزائر سواء من حيث المناهج أو على مستوى الاختيارات السياسية ففي عام (70) انتهجت قيادة هذه التشكيلات السياسية طريقة القيام بالدعوة الدينية أولا لمناداتها بقيام مجتمع إسلامي المبني على احترام الأخلاق الإسلامية وهو ما جعل الدعوة الدينية والفقهاء تحضيان بالأولوية وهو ما أدى إلى ظهورها متجانسة على الساحة الإسلامية الجزائرية والنشاط داخل المساجد ومراقبتها لها فأصبحت أهم فاعل سياسي يقوم بالدعوة إلى الإسلام مع منافستها لتيار إسلام الدولة.

وفي هذه الفترة لم يكن في استطاعتها التنظيم على شكل أحزاب نظرا لانقلاب الحياة السياسية وهو ما دفعها إلى القبول بالوضع وتطوير الخطاب الديني والقيام بأعمال دعوية محددة.

في عام 1962 ولتتميش حزب جبهة التحرير الوطني للناشطين الإسلاميين كان ذلك دافعا لهم لتأسيس جمعية القيم والتي حلت عام 1966 لتتبدد قيادتها علنا بإعدام السيد قطب.

هذه الجمعية تستخدم فيما بعد كقاعدة للفييس الذي سيتغذى مذهبه واتجاه شخصياته القيادية من حركة الإصلاح الوطنية الجزائرية ونشاط الإخوان المسلمين المصريين والسوريين.

فبعد الله جاب الله قد عين سنة 1970 على رأس الجماعة الإسلامية أما محفوظ نحناح فعين بداية من سنة 1980 مسؤولا عن فدراليات الجمعيات الدينية التي يطلق عليها الإرشاد والإصلاح وقد تحولتا هذين الجمعيتين إلى أحزاب في بداية 1990 محولين وبفجائية كثيرا من مستهلكي الخطب الأخلاقية والجموعية إلى مناضلين ومؤيدين لهم ولم يشفع لها هذا التحول السريع والمنسجم من جمعيات إلى أحزاب إسلامية أن تصبح وحدها في الساحة دون منافسين لها.

فبينما قام علي بلحاج وعباسي مدني عام 1989 بدعوة مجموع الحركات الإسلامية الانضمام إلى صفوف الفييس رفض محفوظ نحناح وعبد الله جاب الله تلك الدعوة للانخراط في الحزب الإسلامي الجديد والسبب في ذلك يعود أصلا إلى وجود جمعيات إسلامية وأن قيامها بتحويل جمعياتها إلى أحزاب كان الغرض منه الحد من تأثير الفييس في الحياة السياسية الجزائرية مع الاحتفاظ بالبعد الديني الهام والعمل على استمرار نشاطها ككتلتين إسلاميتين تقومان بالدعوة بطريقة احترافية.

ولقد سمحت لهم تجربتهم التي اكتسبوها في سنوات 1990 قيامهم بسهولة في العمل السياسي والاعتراف بهم من طرف الدولة⁽⁵⁾ كشركاء سياسيين دنيويين.

لقيام قادة هذه الأحزاب الاستثمار في الحقل السياسي، جعلهم يبتعدون ومن ثم ينقطعون عن قواعدهم الحزبية وهو ما جعل تحويل تلك القواعد فيما بعد إلى قوة انتخابية خاصة وأنها لم تستقد أبدا من مشاركة سياسية حقيقية.

وهو ما جعل التنظيم الجموعي يبقى كخزان أو ملحق بالحزب الإسلامي المعني والمعلوم أنهم كلهم ينتمون إلى عائلة واحدة رغم وجود الاختلافات الكثيرة الممثلة في نشاط مناضليهم وعلاقتهم بالدولة.

فالجمعيات السابقة الذكر رغم قلة المنخرطين فيها مقارنة مع المنخرطين في الأحزاب، تبقى هي الأقرب للشعب لاتصال هياكلها بالقاعدة إضافة إلى إهمال العديد من الأحزاب المسألة الاجتماعية خاصة في العشر سنوات الأخيرة لانشغالها بإستراتيجية التموغ في ساحة الشطرنج السياسية.

وفي بعض الحالات، نجد البعض منها، قد طالب بالاستقلال التام عن قيادة الحزب، مثل ما فعلت جمعية الإرشاد والإصلاح التي طالبت بالاستقلالية التامة عن حماس.

فالجمعيات هذه تقوم بحملات تضامنية، مثل التخفيف من تكاليف الزواج، والقيام بعمليات الختان وتوزيع قفة رمضان وتقديم المساعدات في المناسبات الهامة، كالدخول المدرسي والجامعي، واحتفالات

4- التعبير مقتبس من مريم أيت عودة "ميلاد الجبهة الإسلامية للإنقاذ تسييس متنازع حوله" مجلة النقد الدولي رقم 30، جانفي - مارس 2006.

5- لقد وجدت هذه الديناميكية التي حولت الخطاب الديني إلى خطاب دنيوي لدى الأحزاب الإسلامية في البلدان العربية. أنظر حالة مصر-باتريك هني /إسلام السوق -الثورة المحافظة الأخرى/seuil/ la république des idées 2005، أما في حالة المغرب فانظر /مونية بناني شرايبي التجنيد الانتخابي في درب السلطان /وحي حساني في الدار البيضاء مونية بناني، شرايبي، مريم كاطوس، جون كلود ساتوسي المخفي والمعلن في الانتخابات التشريعية بالمغرب 2002، كارتالا إيرمان 2004.

أما الوضعية التركية أنظر: سنام عيادين وروسان كاتار، السياسة الإسلامية في تركيا - أوراق أشغال مركز الدراسات السياسية العليا CEPS رقم 268، 2007.

العديد، مساعدة اليتامى، كما أنها تقوم أيضا بنشاطات تحسيسية، مثل محو الأمية لدى النساء وإنشاء دور حضانة إسلامية. فحتى التنظيمات الطلابية، تقوم بنفس الدور، باعتبارها قنوات ممتازة للتجنيد لفائدة الأحزاب، فهي ليست بعيدة عن ظاهرة ربط المجتمع المدني بالأحزاب المفترض أنها تمثلها في التنظيم المسمى: "الإتحاد العام الطلابي الحر"، المحسوب على حركة مجتمع السلم (حماس)، الرابطة الوطنية القريبة من النهضة، لهما نفس المطالب، التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، وليس السياسي، والتي تهدف إلى تحسين ظروف التكوين والتعليم، وعن طريق ذلك تقديم نموذج المجتمع الإسلامي المنتظر، والعمل على تطويره.

إن عدم الجمع (الخلط) بين الإسلاموية الجزائرية وقاعدتها، يتم طبقا لاحتراافية سياسية⁽⁶⁾. إن ذلك يسهل ويترك لها هامشا كبيرا للتحرك خارج إطار الحزب، كما هو الشأن بالنسبة للدعوة السلفية، المنادي الحقيقي لإبعاد القاعدة الإسلامية عن النظام السياسي الجزائري، وسيوضح دورها فيما بعد⁽⁷⁾. لقد دخلت الاحتراافية هذه أيضا الخطاب الإسلامي نفسه، حيث أصبحت مواضعه توجه للبسطاء أكثر فأكثر.

إن الموضوع الأساسي في برنامج الإسلاميين الجزائريين قبل 1990، يتمحور حول بناء الدولة الإسلامية، والذي استبعد فلم يعد الإسلام يعتبر هو الحل لكل المشاكل، وهو ما جعل النفعية (البرغماتية) تطغوا على الإيديولوجية العليا التي تتكون من مجموعة من مبادئ عامة، التي يمكن لها أن تتطور، وتتغير بتغير الظروف السياسية، وهذا ما يجعل تقديم وتجديد برنامجهم السياسي، يتم بمرونة، فمشاريع "حماس، النهضة والإصلاح" السياسة لا يعود منبعها إلى خط فكري واحد متجانس، والذي أساسه نظرية إسلامية أساسية تكون قد طورت من طرف علماء وقادة الحركة، كما أنهم عملوا على أن تبقى هويتهم السياسية الإسلامية مرنة، قادرة على استبعاد الخلافات السياسية الحكومية كلما اقتضت الظروف ذلك ويلاحظ أيضا على برنامج الأحزاب الثلاثة السابقة الذكر غير واضحة ومبينة أساسا على مبدأ أسلمة المجتمع، عن طريق العمل الدستوري والتشريعي وهي فرضية مبهمة، تختصر أساسا في وضع مجموعة من المبادئ الدعوية موجهة للجماهير أكثر منها عملا دينيا حقيقيا وفي العديد من الحالات تلتقي إيديولوجياتها مع مواقف والسياسة الدينية الحكومية المطبقة من طرف وزارة الشؤون الدينية.

6- ماكس وبيير: العالم السياسي (1919) 2003 La Découverte إن مسألة التحويل عامل مهم في احتراافية هذه الأحزاب، فحسب مسؤول من (حماس) فإن مصدر تحويل الميزانية الذي يمثل 20 إلى 30 مليون د.ج يأتي من المساهمات السنوية للنواب الأعضاء في الحزب الإسلامي أي 200.000 دج عن النائب الواحد، ومن تمويل الدولة. أنظر السفر داخل الأحزاب: حماس أو إسلاموية البدلات - جريدة الوطن، 11 أبريل 2006.

7- إن النوع هذا من السلفية يمثل اليوم الغالبية بالمغرب، ويطلق عليه اسم الدعوة السلفية، لرفض المنتسبين إليها أي ربط بين السياسة والدين، فهي الوحيدة التي يمكن لها القيام بالدعوة، بإصلاح الأخلاق وتربية الجماهير الإسلامية، تربية دينية، وجعلها أسلوب لتغيير المجتمع، ويطلق عليها أحيانا السلفية العالمية لارتباطها بعلماء سعوديين، كالشيخ ابن الباز المفتي السابق للملكة العربية السعودية، والشيخ الألباني الاتنين توفيا عام 2001.

أما اليوم فيمثل خطابها الديني الشيخ الفوزان المدخلي والشيخ، وتسمى أيضا السلفية المعتدلة أو الجامعة. أنظر أمال بوبكر: السلفية والسياسة الرديكالية ما بعد أحداث الجزائر Carnegie paper - Carnegie - Middel East Centre N° 11, septembre 2008

2- الأحزاب السياسية: بين الموالاتة والمعارضة.

إن إختيار النظام الجزائري لبعض التشكيلات الإسلامية يعود إلى إستراتيجية مشاركة هذه الأخيرة في الحياة السياسية، وهو ما أدى إلى دسترة التيار الإسلامي وبرلمنته⁽⁸⁾. هذه الديناميكية أدت بخطاب الإسلاميين إلى أن يصير مبتدلا وروتينيا مما أثر تلقائيا على إيديولوجياتهم الإجتماعية⁽⁹⁾.

إن قنور حماس الخطاب الإسلامي الاحتجاجي يظهر بوضوح عند كتلتهم الانتخابية لشعورهم بخداع الإسلاميين المتعاونين مع النظام لهم، والذين يراهنون على المشاركة في النظام السياسي الجزائري، مع احتفاظهم بقوتهم التجنيدية والاحتجاجية وأخيرا صد الحد من الانتقادات الموجهة لهم من طرف ناخبهم.

أما في ما يخص اتفاقهم مع النظام الذي أعابوا عليه من قبل سيره فلقد قاموا بتطوير نوعين من الإستراتيجية⁽¹⁰⁾.

فقد سطرت حماس والنهضة سياسة دعم الحكومة مع القيام بنقدها، وأما الإصلاح فتعتبر نفسها قوة معارضة للسياسة المتبعة من طرف التحالف الحكومي بدأ من 1995.

وللعدد الكبير الذي تتوفر عليه حماس من النواب بالمجلس الوطني الشعبي وهو ما جعلها تنظم إلى تحالف حكومي الرئاسي المتكون أصلا من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي⁽¹¹⁾ وهو ما جعلها تتحصل على مناصب وزارية رغم أنها ليست من النوع الإستراتيجي متمثلة في (الخارجية-الداخلية-التربية-الدفاع) والتي غالبا ما تمنح لشخصيات مقربة من مراكز السلطة تنتمي في غالبيتها لحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

وهذا ما جعل تأثير حماس في مختلف الحكومات يبقى هامشيا رغم وجود وزراء إسلاميين تابعين لها، وهو يمثل لفئة مهمة في حياة البلد بالنسبة لإسلامي الجزائر.

تستخدم حماس أسلوب الدعم النقدي بانضمامها إلى الغالبية مع دعم الإصلاحات الدستورية ونقد بعض ممارسات الحكومة في نفس الوقت، مع احتفاظها بحقها في الدفاع عن رأيها الخاص ونقد التحالف الحكومي خاصة إذا كانت من بين الغالبية البرلمانية وهي في نظر السلطات عادة ما لا تتبع بأية قطعية، وتشكل بصورة عامة خطابا مناسباتيا موجهة لقاعدة الحزب أي للاستهلاك المحلي هادفة من ورائه التقريب بين الفئات الشعبية التي تواجه صعوبات للتعرف بينها وبين برجوازية حزب أبو جر سلطاني الضيقة وترتكز تقنية المعارضة الداخلية هذه على التفرقة ما بين الإصلاحات الضرورية والفورية للهياكل على المدى البعيد والتي تتضمنها سياسة حماس ودفاعا عن مشاركتها في الحكومة تقوم بطرح المشاكل أولا ثم انتقادها ثانية. والدعم هذا تضمنه الطريقة الفضاضة التي يتم بها توجيهه لنوابها ووزرائها الذي يمثل حلا مريحا يسمح لها التمتع كأعضاء غير مشاغبين والاحتفاظ بحق التعبير عند المساس بالمرجعية الإسلامية مثلا وبعيدا عن مفهوم الثورة الإسلامية أو الدعوة لإقامة دولة إسلامية يدافع إسلاميو حماس والنهضة عن توجه جديد يتمثل في عدم استخدام العنف بإسم الإسلام رغم أن ذلك قد تم في العديد من المرات لمواجهة خصومهم السياسيين خاصة منهم الشيوعيين بالأحياء الجامعية.

وخوفا من الفتنة (إحداث التفرقة بين المؤمنين) ترفض دائما هذه التشكيلات الإسلامية الدخول كأطراف في الحرب الأهلية رغم ما تعرض له العديد من أعضائها من تهديدات فإنهم بقوا يعملون على إيجاد

8- التعبير هذا مؤخذ عن جون نوبل فيريه برلمنة الإسلام السياسي، ديناميكية المحدثين تقرير "أروم ستو" سبتمبر 2005.

9- قاما مارتين- ميوزر النظام الجزائري في مواجهة احتجاجات الإسلاميين، الأنظمة العربية في مواجهة الاحتجاجات الإسلاميين: بسمه كود مان - درويش وماي شارطوني دوباري Armand Colin 199، ص 55.

10- بالنسبة للإسلاميين فإن تعاونهم الذي يتم مع الدولة لا يعتبر في حد ذاته عقبة أمامهم بل بالعكس فإن مجرد قبول الدولة للنبذة الإسلامية من خلال الانتخابات التشريعية هو تقوية لسياساتهم التشاركية الموجودة في قلب إستراتيجيتهم السياسية الحالية التي تسمح لهم التعرف على أساليب الحكم لعدم توفرها لديهم وهو ما يدفعهم إلى القبول بممارسة التجربة والتكوين المتعلق بالتسيير السياسي اليومي بأقل ثورية، أنظر: نورة حلمي، القبول، الضغط حياة النظام التوليتاري حاكم

الإسلاميين: حماس - بالجزائر- مؤسسة الجامعة الأوروبية 2005 -أوراق أشغال SPS.

11- نبيل بن علي، حركة حماس لإنابة جهة التحرير الوطني؟ Les Débats 5 سبتمبر 2007.

حل سياسي للخلاف الجزائري مبررين حيادهم هذا بالتأكيد على أن الهوية الجزائرية تسمو على كل أشكال الانتماءات السياسية الدينية.

ولقد أضحت حماس مشاركتها في السلطة زيادة على ذلك حزبا إداريا في نفس مرتبة التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني⁽¹²⁾.

أما عبد الله جاب الله الرئيس السابق للإصلاح فقد كان يرفض دائما الانضمام إلى التحالف الحكومي خدمة لإستراتيجيته المعارضة بل ذهب في اتجاه مخالف لغالبية أعضاء حزبه اللذين أرادوا الإلتحاق بالتحالف الرئاسي فأصبحت من ثم إسلاموية الدولة التي تتبعها حماس كإجابة على الإسلاموية المعارضة التي يمثلها الإصلاح ورغم أن جزءا من مناضليها ومن المؤسسين لها تمتد الدخول في التحالف الحكومي لعام 1999 لكن عبد الله جاب الله رفض مشاركة حزبه في مختلف التشكيلات الحكومية التي ترأسها جبهة التحرير أو التجمع الوطني الديمقراطي⁽¹³⁾، الأمر الذي دفعه إلى التخلي عنها وإنشاء حزب جديد. وتندرج حركة التجديد الجزائري، كحركة الإصلاح، في إطار شرعي، وتعتبر نفسها حزب سياسي، معارض لا يألوا في القيام بنقد مختلف السياسات الحكومية كلما أمكن ذلك فعبد الله جاب الله لا يتردد في نقد الرئيس الجزائري بسبب تركيزه جميع السلطات بيده للتقليل من كثافة نشاط الأغلبية وإدخال التعديلات ومضاعفاتها أثناء مناقشة مشاريع القوانين.

وقد أعلن السيد عبد الله جاب الله في العديد من تصريحاته عن تشككه في توفر إرادة سياسية حقيقية خاصة بمسار ديمقراطية المؤسسات.

ورفض الإصلاح المشاركة في السلطة هو التعبير الدائم عن إرادته بالبقاء خارج النظام السياسي الحكومي مما يسمح له تجنب نتائج عمل السلطة مع انتقادها واستبعاد أي مشاركة سياسية معها وإغراء مناضلين جدد للانضمام لها بانتقاد النظام والابتعاد عن كل أشكال المشاركة السياسية.

وبهذا المعنى تكون الإصلاح حاملة لشعبية احتجاجية كما عرفها بيار أندري تاقيف⁽¹⁴⁾. ومن جهة أخرى فهي تمتاز في نظر هيأتها الانتخابية بعدم ممارسة السلطة الحقيقية كما أن انتقاداتها الموجهة ضد الحكومة تتماشى وهذا الظرف الجزائري الحالي (محاربة الفقر، الرشوة، عدم المساواة،....)

وهو ما جعلها تقل لاعتبارات سياسية أكثر من أنها تعود لرفض النخب أو الجهاز القيادي حيث اختار عبد الله جاب الله رفض التعاون مع الحكومة يكون صريحا وواضحا أكثر منه عند حماس ولقد جسد أعضاء الإصلاح رفضهم في مقاومة السلطة ونظام التمثيل السياسي المفروض من طرف أحزاب الإدارة (جبهة التحرير الوطني - التجمع الوطني الديمقراطي) بأسلوب تحريضي وهو ما جعل هذه السياسة التحريضية الموجهة ضد الأغلبية تدفع بوزير الداخلية يزيد زرهوني منع عبد الله جاب الله يرأس قائمة حزبه للانتخابات التشريعية لعام 2007 ولتمكين بعض إطارات الحزب (الإصلاح) من المشاركة في الاقتراع بضغط حكومي ثم إبعاده عن رئاسة الحزب وقد أدى التوافق الذي تم بين حماس والنهضة ضد النظام الجزائري إلى فقدانه العديد من المقاعد خلال الانتخابات التشريعية ومما جعل الإصلاح تحقق نجاحات خلال الانتخابات التشريعية بفضل سياستها المعارضة خاصة في شرق البلاد حيث تحصلت على نتائج هامة وإرادتها التمتع خارج النظام جعلتها تصبح عام 2002 القوة الإسلامية الأولى والممثل السياسي الثاني في البلاد لحصولها على 44 نائبا مقابل 38 لحماس التي تعتبر سياستها سياسة محافظة فإن الإصلاح تبقى الجهة المستقبلية لجزء من الجماهير الجزائرية الراضة للحرمان المستفحل نتيجة التخوفات الغربية المفترضة وتسلط الدولة.

إن هدف الأحزاب الإسلامية الجزائرية المعتمدة هو أن تصبح قوة سياسية تحقق الاستقرار وتتجنب افتعال الاضطرابات مع احتفاظها بقدر من طاقاتها الاحتجاجية فما عدى الفيس فإنها تتمتع بالشرعية، كما أنها تبتعد عن التشكيك في النظام السياسي الموجود من قبل (البرلمان، رئاسة الجمهورية).

12- الهواري العدي: "الأحزاب الإسلامية في الجزائر" مجلة الغرب الإسلامي والبحر المتوسط - المركز الوطني للبحث العلمي "CNRS"، 2005.

13- جون لوكا: "الجزائر على عتبة العلوم السياسية"، مجلة Pouvoirs, Le Seuil، 1998.

14- بيار أندري تاقيف: الوهم الشعبي بارق الدولي 2002 ص 123-132.

ومع القيام بحض ناخبهم وإعطائهم توجيهات تخص الاحترام الدقيق لمؤسسات الجمهورية. فحماس لقد شاركت في جميع عمليات الاقتراع منذ 1995 وتحصلت على مناصب وزارية ودخول النهضة البرلمان معها في نفس الوقت، وحماس تضع نفسها كحركة وطنية وباقتدار انتسابها لثورة التحرير الوطنية⁽¹⁵⁾.

لقد قامت الإصلاح ولعدة مرات بمعارضة خوصصة القطاع البترولي لأنه حسبها يمثل قطاعا إستراتيجيا للاستقلال الاقتصادي والإشعاع السياسي للجزائر في المنطقة، كما أن الأحزاب الإسلامية نجدها حساسة أيضا وكثيرا عندما يتعلق الأمر بالبعد الإسلامي لهوية الدولة الجزائرية ومؤسساتها، فهي تقدم نفسها حاليا على أساس أنها المدافعة عن الثوابت الوطنية للبلاد وتحقيقا للفرز في الانتخابات خارج قواعدها الأصلية، فهي ترفض عقد تحالفات مع التشكيلات غير الإسلامية، واتفقت حماس والنهضة والإصلاح على تحديث خطابهم مع التعبير التدريجي عن القيم، وهو ما أدى بحماس إلى التحالف مع جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، أما الإصلاح فقد تحالفت مع حزب سعيد سعدي، رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي يتكون من غالبية بربرية، والعدو اللدود للإسلاميين. بينما ولغاية 1990 كان قادة هذه الأحزاب ينتقدون جعل الهوية البربرية كأساس للهوية الجزائرية وهم اليوم يعترفون بالأمازيغية كأحد أسس الهوية الجزائرية وبنفس درجة العروبة والإسلام ذلك ما جعل البعض يقول بتخلي الإسلاميين عن مناهجهم الثورية القديمة، المستندة على الراديكالية السياسية والقبول بإستراتيجية نفعية (براغماتية) أساسها التفاوض والحوار، وتماشيا مع المنطق النضالي والانتخابي يعودون إلى فكرة أنهم مالكي الحقيقة الدينية وهو ما جعلهم يطورون ثقافة التوافق السياسي ويستخدمون خطابا شرعيا اتجاها النظام السياسي والتفاوض بطريقة سلمية وحول دخولهم فضاء الساحة السياسية الجزائرية واللجوء إلى وسائل وطرق سياسية محايدة وشرعية حتى يظهرون كمحافظين سياسيا واجتماعيا.

3- الإسلام السياسي ودولة الربيع:

إن الانفجار الذي تعرفه الجزائر حاليا مع المداخل البترولية التي لم تصل أبدا إلى ما وصلت إليه اليوم سمح لمختلف الحركات والأحزاب الإسلامية بإعادة الاعتبار لعلاقتها مع الدولة بحيث قامت بربط اختياراتها بهذه المناسبات الجديدة للظفر من مختلف شبكات توزيع المداخل المعاد تشكيلها في الحقل السياسي منذ عام 1990، فمختلف التوجهات الاقتصادية لدى هذه الأحزاب تعود في أكثرها إلى إدراجها ضمن دوائر مداخل الدولة ومع ارتباطها بمواقفهم الإيديولوجية. فحماس وأقل درجة منها النهضة أعلنتا وفي الكثير من المرات قبولهما بالليبرالية الاقتصادية والفتح الشامل للسوق⁽¹⁶⁾، أما الإصلاح فليس لها موقف واضح فهي من جهة تعترض على التوجهات الرأسمالية للحكومة الجزائرية ومن جهة أخرى تحاول التحالف حول ذلك مع أحزاب أخرى معارضة كحزب لويزة حنون التروتسكي وحزب العمال، لأهمية الاقتصاد عند حماس يصرح إطار منها في الانتخابات التشريعية ماي 2007: ندافع عن الرأسمالية دون السقوط في عيوبها مع الدفاع عن العدالة الاجتماعية دون السقوط في السلبات الرأسمالية فهذين العاملين يلخصان السياسة الاقتصادية لحماس وإذ وصلنا يوما ما إلى السلطة رغم أننا لم نفكر في ذلك بعد بدقة⁽¹⁷⁾ ويدعو إلى (مواصلة الجهود لتخفيض الضريبة خاصة منها الضريبة المفروضة على فوائد المؤسسات المتوسطة وتدعيم المبادرات الخاصة لخلق

15- أمال بوبكر، "الإسلام السياسي بالجزائر"، مركز الدراسات السياسية العليا CEPS ورقة أشغال رقم 268 ماي 2007.

16 - إن التوجهات الليبرالية الجديدة للإسلاميين هي في تطور خاص لدى تيار الإخوان المسلمين، أنظر أمال بوبكر، "الإسلاميون كتقليد العياء النضالي، وعدم الالتزام الإسلامي في الغرب - إسلاميو الغرب"، سميير أمغار Lignes de Repères - 2006. أنظر أيضا باتريك هايني - إسلام السوق بالفرنسية. / Le Seuil La République des Idées وهنا فإن الدخول إلى شبكات الربيع من طرف الأحزاب الإسلامية الجزائرية. فقد تأثرت بطبيعة الحقل السياسي بالجزائر. أنظر أمال بوبكر - خليل جبارة "المال والسياسة"، - the Unesco report- .the rejourie in the arab world. Lientiliste Net Work. November 2000.

17- استجواب أجري من طرف أمال بوبكر الجزائر ماي 2007.

مناصب شغل مع تطبيق خصوصية واضحة وشجاعة بالاعتماد على المعايير الاقتصادية الموضوعية) فهذا التوجه اللبرالي الجديد لبرنامج حماس والنهضة الاقتصادي أحدث صدى لدى جزء من منتخبيها. المتكونين من الطبقة الوسطى التي غالبيتها من التجار، وتماشيا مع ذلك أنشأت حماس مركز خاص سمي "النادي الاقتصادي الجزائري" لبحث المسألة والتأكيد في نفس الوقت على محاسن الانفتاح الكلي للسوق وتصفية دولة العناية (الرعاية).

فحماس والنهضة يؤيدان الاتجاهات الاقتصادية للرئيس بوتفليقة وسياسته الخاصة بالأشغال الكبرى وهو ما جعل اختيار وزيراً لتسيير أحد البرامج الهامة منها وهو عمار غول المنتمي لحماس، ومن جهة أخرى وبعيدا عن مواقفها الداعية لتصفية دولة الرفاهية نجحت في رفع أجور الموظفين أمام أعين شركائها في الحكومة التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني المؤيدين لتطهير الإدارة الجزائرية.

ورغم أن اتجاهاتها الاقتصادية النيولبرالية التي تهدف إلى تلبية رغبات جزء من منتخبيها المتكونة في غالبيتها من الطبقات المتوسطة المطيعة والمحافظة والتجار، إضافة لموقفها من القطاع العام الذي كان له صدى لدى جزء من الموظفين لما أفرزته من تخوف حول الخصوصية التدريجية لهذا القطاع (البترو، البنوك، لصناعة الصلب، السياحة) ويظهر ذلك في باحتشام في مشروع سياستها الاقتصادية اللبرالية الكاملة للسوق وعدم البدء في تطبيقه إلا بعد اتخاذ الإجراءات الخاصة بالدفاع عن مصالح برجوازية صغيرة وإذ كان برنامجها الاقتصادي هذا يأخذ بالنيولبرالية وبوضوح فإن سياستها الاجتماعية تختصر في أنها (مسيحية - ديمقراطية) وإذا كان البرنامج السياسي والاقتصادي لحماس والنهضة يتضمن قيما سياسية محافظة تحسب على اليمين فإن برنامج الإصلاح يتدرج ضمن تيار إسلامي يساري رغم أنها تحسب بأنها أكثر محافظة من حماس خاصة في الميدان الأخلاقي والديني وبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي يظهر أكثر تقدمية من الحزبين السابقين اللذان يؤيدان التوجهات النيولبرالية للحكومة فهي تقوم بنقد السياسة الإصلاحية للحكومة مع مطالبتها بتأمين جزء مهم من الاقتصاد الجزائري ومعارضة العولمة حيث عارض حزب عبد الله جاب الله انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية وندد باتفاقيات التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي وتأيبده لبعض أنواع الحماية، باعتقاد اقتصاد مخطط، وعودة الدولة إلى الالتزام بدعم القطاع العام⁽¹⁸⁾ والتشجيع الكامل لروح المبادرة والقطاع الخاص بهدف حماية المصلحة العامة، كما يعمل هذا الحزب على حماية وتنشيط الملكية العامة والصناعات الإستراتيجية منتهجا سياسة توزيعية لفائدة الفئة الأكثر فقرا مع الأخذ بعين الاعتبار شكاوى جزء من منتخبيه المنتمية للطبقات الشعبية والوسطى الفقيرة والمستبعدة من مشروع اللبرالية الاقتصادية المطبقة في البلاد (إطارات، موظفي المؤسسات العمومية الكبرى) وأخيرا، فإنه يجب هنا إضافة الانفجار الاقتصادي التي تعرفه الجزائر حاليا، وتأثيره على الساحة الإسلامية وخاصة على مكانة الدعوة السلفية، فتطورها يعود في جزء منه إلى استفادتها من المداخل البترولية، من مختلف أنواع الشبكات التجارية.

فاتخاذ مناضليها موقفا محايدا اتجاه الدولة، جعل السلطات تقبل باستفادتهم منها بإعادة توزيعها من خلال المسارات. فنشاطها الاقتصادي غير المسيس، يمثل للحكومة أداة طيعة في توجيه عدم رضا الشباب الغير مستفيد من الفوائد الاقتصادية، فعوضا عن الاندماج السياسي، التي تطالب به الحركات الإسلامية الأخرى تسعى هي إلى الاندماج الاقتصادي في الدوائر الخاصة بإعادة توزيع الربح، وهو ما يسمح لها بتدعيم ارتباطها بحركة لم تعد مبنية على أساس نضالي سياسي قوي، أو على أساس هوية مواطنة مشتركة وإنما على شبكات مختلفة من المساجد الصغيرة، من التجار ومن ثم أصبحت قاعدة السلفية الإسلامية مستثمرة لدى الدولة، مع تخليها عن الطموح الإسلامي الكلاسيكي في كونها تظهر على أنها منافسة سياسية، فتأثيرها، هو تأثير شبه سياسي أكثر منه أمر آخر، كما هي الحالة لدى مراد لحو الذي إنتخب على رأس فريق كرة القدم لحسين داي، إن هذا النجاح الشخصي لبعض الأفراد الذي ينشطون في ميدان الاستيراد، وميدان الإعلام الآلي، والتغذية العامة، هو ما سمح للمنتسبين

18- إيزابيل وانفولز: بين الإندماج والضغط: إستراتيجيات الدول في مواجهة الإسلاموية بالمغرب - مغرب مشرق- رقم 191 ربيع 2007، ص 84_85.

للحركة ومؤيدها من المنافع الناتجة عن مبادراتهم الإقتصادية دون غيرهم، فاستفادتهم أو مشاركتهم في تسيير الأزمة الوطنية، عن طريق الهبات وهو ما لوحظ خلال فيضانات باب الواد وزلزال بومرداس ومنطقتها.

4- السياسة الخارجية والعلاقة مع أوروبا:

منذ أمد بعيد، والإسلاميون يعملون على تنمية مصالح سياسية مرتبطة بطريقة أو بأخرى مع أوروبا، حيث قاموا أولاً بالتموقع بها نتيجة غلق الأنظمة العربية للحياة السياسية في أوجههم، مع توظيف توقيف المسار الانتخابي لعام 1991 بالجزائر، والذي منعت بسببه الجبهة الإسلامية للإنقاذ من الوصول إلى السلطة، وهو ما أدى ببعض مؤيديه إلى مغادرة البلاد والإقامة بفرنسا وبريطانيا، وألمانيا، وبلجيكا، لاستطاعتهم، وفي الكثير من الأحيان التعبير وبحرية في تلك البلدان فصار الغرب بالنسبة لهم، وخاصة أوروبا ملجأً طبيعياً يلجئون إليه جاعلين منها أول الأمر أداة لتحقيق مآربهم فقط، وهو ما يعني استخدام تلك المنطقة من العالم كمنبر سياسي لهم ففي فرنسا مثلاً، قام بعض أعضاء الفيس في الهجرة من إنشاء فيدرالية (الأخوة الجزائرية الفرنسية) عام 1990، والتي كان يسيرها الطلبة الجزائريين، التي حاول موسى كرواش استخدامها كممثل له لفيس بفرنسا.

إن مشاركة حماس في الانتخابات، دفع النظام للاعتراف بها كحركة رسمية، وجودها في أوروبا، هو قبل كل شيء يتمشى مع منطق الانتخابات، وأن وجود أكثر من مليون جزائري مغترب بفرنسا، هو ما جعلها تقدر هؤلاء المغتربين وأطفالهم المزدوجي الجنسية، باعتبارهم كاحتياطي انتخابي لا يستهان به، يمكن تجنيده في الحملات الانتخابية التي تتم في أوساطهم، وفي أوساط المؤيدين المقيمين بأوروبا، للحصول على أصواتهم، ولقد صرح أحد مسؤولي شبكة حماس بفرنسا قائلاً "توجد دفعة احتياطية من النواب الجزائريين بفرنسا، يقوم النظام بتنظيم تلك الانتخابات بالقنصليات لاختيارهم، إذا وبالنسبة لحماس فإنها تقوم بالحملات الانتخابية في أوساط الجزائريين المغتربين، بتوزيع المناشير، وتنظيم التجمعات الصغيرة، بهدف إغرائهم، وممارسة السياسة هنا بفرنسا، بغرض الفوز بالانتخابات مع محاولة إيجاد شبكة داخل أوساط الجزائريين بأوروبا، ومن تم فإن لنا ممثل للحزب داخل كل قنصلية (19) كما تعمل على غرس الشعور بالانتماء الوطني داخل أوساط المغتربين ووضع سياسة ثقافية تنموية بين البلدين، وحسب مسؤول من حماس فإن سياستها في أوساط المغتربين، هي جعلها جسراً بينهم وبين بلدهم الأصلي وأداة للمشاركة في التقريب بين فرنسا والجزائر، فشخصياً حاولت توأمة مدينتين واحدة جزائرية وأخرى فرنسية مثلاً وأطباء جزائريين بأخرين فرنسيين، وبين باحثين بعضهم البعض... الخ. والهدف الأول هو الوصول إلى إنشاء شبكة قوية فكل المسلمين المعاصرين بفرنسا، وحتى وإن لم يكونوا منخرطين في حماس، فإنهم ينتخبون لنا، لأنهم يجدون أنفسهم في خطابنا. وحالياً وفي أوساط الجيل الثاني، فإن غالبية الأحزاب الجزائرية لم تستطع ضمهم إليها، لارتباطهم أكثر بالسياسة الفرنسية ونحن أنفسنا لا نرفض ذلك الاهتمام، وإنما نرغب في أن يهتموا بهم، وإن أمكن بالاثنتين معاً، وذلك أفضل".

فخلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1997، تحصل محفوظ نحاح مرشح الحركة للرئاسيات على المرتبة الأولى بالقنصليات الجزائرية، المتواجدة بستراسبورغ، غرونوبل ونيس متفوقاً على الفائز في الانتخابات الرئاسية اليامين زروال (20) إن تجند الأحزاب الإسلامية من داخل الوطن للدفاع عن مسلمي أوروبا، هو ما دفع أبو جرة سلطاني في الدورة الـ33 لسنة 2006 الخاصة بوزراء الشؤون الخارجية

19- فعلاً، فإن أصوات وورقات تصويت هؤلاء المغتربين تدخل في حساب كل أنواع الانتخابات المحلية والوطنية، والتي تقام بالجزائر والمغرب، مع تحديد حصة بالمجلس الشعبي الوطني لهم، وهو مايقوم به حزب (PJD) دورياً وبنظام إلى أوروبا، بغرض تجنيد مناضلين جدد، بعد عرض برنامجه عليهم.
20- رغم حل الفيس سنة 1992، فإنه حاول توجيه انتخابات الجزائريين بالخارج، فقد دعا راجح كبير مسؤول الوفد التنفيذي لجبهة الإنقاذ الإسلامية، اللاجئ بألمانيا، التصويت لصالح عبد العزيز بوتفليقة المرشح للانتخابات الرئاسية لعام 2002. كما دعا أيضاً مختلف الإسلاميين والمقيمين بأوروبا التقدم للقنصليات الجزائرية بالخارج للإستفادة من قانون الوثام المدني، المصادق عليه عام 2000 والذي يهدف إلى العفو عن المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال الحرب الأهلية.

للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، يتقدم باقتراح إنشاء آلية محاربة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا)، والذي ظهر في الغرب، مع حث الدول الإسلامية لسن القوانين الصارمة لمواجهة هذه الظاهرة، والعمل على الموافقة على إصدار توصية تصدرها الأمم المتحدة لحماية الإسلام ورموزه، ويدعوا هذا الاقتراح الجزائري إلى إنشاء صندوق إسلامي، لدعم الجهود الموجهة لمحاربة الإسلاموفوبيا في البلدان الغربية مع نشر قيم الحوار والتسامح بين الثقافات، الديانات، والحضارات، وضرورة توضيح أهمية التزام الدول الإسلامية في تشريعاتها، بتطبيق الحصار الاقتصادي ضد البلدان المشجعة للإسلاموفوبيا، وفي هذا الصدد اتخذت مجموعة من الإجراءات، منها تجنيد المنظمات الإسلامية غير الحكومية الناشطة بأوروبا وتدعيم التعاون مع المجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون بأوروبا إضافة إلى إجراء حوار معمق مع الأحزاب السياسية المسؤولين بغرض تصحيح محتوى البرامج الدراسية التي تنقل صورة مشوهة عن الإسلام، من جيل لآخر⁽²¹⁾.

يعود أخذ الإتحاد الأوروبي، للحركات الإسلامية بالمنطقة بعين الاعتبار، أصلا إلى نظرته الأمنية الخاصة بحسبه، للعلاقة المتبادلة الموحدة بينه وبين الإرهاب، ويجب التذكير أنه في سنوات الـ90، بأن صورة الأحزاب السياسية المدسرة لدى المسؤولين الأوروبيين لم تغط على الاعتداءات التي تمت بمترو باريس وتحويل طائرة الخطوط الجوية الفرنسية التي أعلنت الجماعة الإسلامية الجزائرية مسؤوليتها عنها، فباستثناء عقد مؤتمر روما الذي نظّمته المجموعة الكاثوليكية (سانت إيجيديو) في جانفي 1995 والذي كان يهدف إلى إبرام عقد وطني بين مختلف الأحزاب الجزائرية وخاصة منها الفيس⁽²²⁾ للخروج من الأزمة. وبالإضافة إلى الضغط الممارس من طرف دول الجنوب لمواجهة الحركات الإسلامية⁽²³⁾.

فإن ضغطا آخر غير معلن قد مورس الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه طوال سنوات الـ90. ويجب التذكير برفض استقبال الجزائر لوفد الترويكا الأوروبية بتاريخ 19-20 جانفي 1998، والذي كون طبقا لاقتراح وزير الشؤون الخارجية الألماني كلوس كانكل، والساعي إلى إنشاء لجنة تحقيق حول المجازر التي تعرض لها المدنيون الجزائريون، ويعود السبب في ذلك إلى التدخل الأوروبي الواضح في مسألة الإسلاميين، وهو ما أدى إلى فشل هذه الترويكا⁽²⁴⁾ فشلا ذريعا.

فقد رفضت الدولة الجزائرية الاتصال والتحدث مع ممثلي المجتمع المدني خاصة منهم الإسلاميين. ومن المعلوم أن دور البرلمان الأوروبي كان ذو حساسية مختلفة، وغالبا ما كان مهماشا. ففيه تم فعلا تدخل محفوظ نحاح رئيس حماس، حول الحرب الأهلية بالجزائر كما تم تنظيم زيارة أخرى لوفد منه للجزائر ما بين (8 و12 فيفري 1998)، وهو المتكون من 9 أعضاء الهدف من هذه الزيارة هو مناصرة المجلس الشعبي الوطني وتعزيز المسار الديمقراطي، والذي طلبت هيئاته الاتصال بالمجتمع المدني والفيس، إلا أنها تلقت نفس الرسالة التي وجهت للترويكا. ومن ثم استبعد الوفد البرلماني أي اتصال أو تقارب مع الفيس لكنه دافع عن إدماجه في أي حل سياسي للحرب الأهلية، انطلاقا من الرسالة التي وجهها هذا الأخير لهذا الوفد. إن مسار الإتحاد الأوروبي في إختبار الشركاء السياسيين قد تم على حساب إسلاميين آخرين، وهو ما أدى بالبرلمانيين الجزائريين إلى انتقاد ذلك⁽²⁵⁾ وبشدة حيث وصف الإتحاد الأوروبي تلك الأحزاب بالإرهابية، لأنهم تعرضوا لخطر الأمن واستقرار المنطقة للخطر، مع عدم اعتبارها شركاء سياسيين، وعليه تم استبعاد كل الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني الغير الحكومية من برنامج أوروبا والبحر الأبيض المتوسط وقد أدت هذه الوصمة إلى التمثيل الكبير للجمعيات اللاتينية والمحسوبة على الحكومة، مع التمييز الكبير منح للإسلاميين في برنامج الشراكة الأورو متوسطية، ماعدا الفيس المنحل.

21- عبد المالك ك : أبو جرة سلطاني يتجه للدبلوماسية الإسلامية -جريدة الحرية 21 جوان 2006.
 22- النص الكامل لأشغال المؤتمر يوجد بمجلة Confluences. تحت عنوان "أرضية من أجل حل سياسي وسلمي للأزمة الجزائرية - وثائق سانت إيجيديو 13 جانفي 1995 رقم 14 ربيع 1995.
 23- أنيت جونيمان: دعم ديمقراطية العنف الإسلامية / أوروبا والجزائر حاجز كأي (ط) العالم الإسلامي والغرب: مدخل للسياسة الثقافية والعلاقات الدولية لندن مطابع بريل الأكاديمية 2000.
 24- هذه الترويكا كانت آنذاك تتكون من قداماء أعضاء قيادة (رئاسة الإتحاد الأوروبي السياسية والأمنية والدفاع ومنها الليكسمبورغ، المملكة المتحدة، النمسا)
 25- لجنة الشؤون الخارجية والأمن السياسي والدفاع: تقرير الوفد الاستشاري للجزائر من 8-12 فيفري 1991 - البرلمان الأوروبي -بروكسل 1998.

الذي جعل من أوروبا ومنذ الـ90 ملجأ أساسيا له، وهو ما سهل له اللجوء إلى البرلمان الأوروبي ليشكوه برسالة مؤرخة في 02 جويلية 2001، يوضح فيها دور البرلمان الأوروبي في حل النزاع، مع المطالبة بمضاعفة دعمه السياسي والدبلوماسي والمالي للنظام، وتقوية التعاون الأمني معه، من خلال لقاءات البحر المتوسط، كمؤتمر أورو متوسطي لوزراء الداخلية، وبلدان البحر المتوسط⁽²⁶⁾ كما قام الإسلاميون المبعدين بتقديم إشعار آخر يتمثل في أن واجب أوروبا هو العمل على الاحترام والدفاع عن حقوق المسلمين الأوروبيين، وليس القيام بتوجيه المجتمع المدني الإسلامي في الدول العربية⁽²⁷⁾. أما في سنة 2000 فقد جرت عملية تغيير كبيرة، خصت مكانة الأحزاب الإسلامية في الحياة السياسية الأوروبية والمتمثلة في موقف فرنسا الاحتكاري التي مارسته في سنوات الـ90، والمتعلق بتوجيه علاقات الإتحاد الأوروبي مع الأحزاب الإسلامية وأيضا مسألة ديمقراطية بلدان المغرب التي كانت هي صاحبته بامتياز، وتشبيها بفكرة مفادها أن الحركات الإرهابية الشعبية مصدر تغذيتها يعود إلى الصعوبات الاقتصادية للبلدان المعنية⁽²⁸⁾، لكن أحداث 11 سبتمبر سارعت بتغيير هذه النظرة تغييرا عميقا وقلبتها رأسا على عقب⁽²⁹⁾.

إضافة إلى أن تعامل بعض البلدان الأعضاء مع الإرهاب كفرنسا، مثل إسبانيا، المملكة المتحدة أدى إلى تقديم نظرة حول عدم ارتباط الإسلام السياسي بالإرهاب، والذي يهدف إلى تفويض أنظمة المنطقة، كما أنها، وبالعكس قامت بالتفريق الواضح بين الظروف الاقتصادية والسياسية الخاصة بالبلدان المعنية والمعالجة الأمنية للإرهاب الدولي، وهو ما جعل الأمر متناقضا حيث أن الأمني يمتصه السياسي⁽³⁰⁾، وهو ما يجعله يقدم اليوم فرصا جديدة للحوار السياسي خاصة مع الأحزاب الإسلامية، ومن ثم اندماجها الكبير في سياسات الإتحاد الأوروبي، مع التمييز بينها وبين مسألة الإرهاب الغامضة واهتمام الدول الأعضاء مثل المملكة المتحدة، ألمانيا وإسبانيا بهذه المسألة، هو ما أدى إلى بروز المبادرات على المستوى الثنائي، وبأكثر براغماتية للتعاون مع الأحزاب الإسلامية وهذا غير موجود على المستوى الأوروبي ويأخذ به كواقع على المستويات الوطنية، فالعديد من البرلمانيين الإسلاميين⁽³¹⁾ وهم جزء فعلي في الحكومات البرلمانية على المستوى الثنائي، إضافة على أنهم ينشطون من خلال مواقعهم كمنتجين في المشاريع الإقليمية ومشاريع ما بين البلديات في بعض الدول الأعضاء.

والسبب في تعاونها هذا، يظهر وبدون شك، في أن نشاطاتها تدخل ضمن المصلحة الوطنية للدول المنتمين إليها، وهو ما لا يسمح لهم من تقديم وعرض خصوصياتهم إلا نادرا. وبنفس الأسلوب فإن مبادرات مثل الاتفاقية التي صدرت عن منظمة المؤتمر الإسلامي⁽³²⁾ الخاصة بمكافحة الإرهاب الدولي الموقعة بواقادوقو 01 جويلية 1999⁽³³⁾ ومثل الحوارات التي أجرتها نفس المنظمة مع الإتحاد الأوروبي ابتداء من 1999 والتي شارك بعض الإسلاميين المعتمدين فيها ودائما، كمثلين عن بلدانهم. إن إشكالية الديمقراطية كما عولجت بمناسبة الذكرى الـ10 لشراكة أروميد، شهر نوفمبر 2005 لم تعد صالحة حتى للأنظمة القائمة وبالمقابل فإن عدم وجود أدوات جديدة للحوار فيما الفاعلين السياسيين الجدد بالبلدان العربية ومن (بينهم الإسلاميين)- أدى إلى تضيق التفاهم مع الفاعلين الموجودين حول محاربة الإرهاب وتعريفه وهو التوافق الوحيد الذي توصل إليه بين الشمال والجنوب في القمة الـ10

26- <http://ccfis.fisweb.org/dispcol.asp?art=411ccolumn=6>.

27- استجوابات العديد من أعضاء مختلف الأحزاب الإسلامية.

28 - أولفة لموم / رهانات الإسلاميين في مكب مسار برشلونة مجلة النقد الدولي رقم 18 جانفي 2003.

29 - تقرير أروميد: نتائج الطوارئ الاقتصادية لـ 11 سبتمبر 2001، عوامل التقييم بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط رقم 50، 26 جوان 2002.

30- أولفة لموم، مرجع سابق.

31- فيما يخص الإسلاميين الموجودين بأوروبا فإن الإتحاد الأوروبي يرفض رفضا باتا مساهمتهم في هذا البعد السياسي، مؤكدا على الحوار بين الثقافات - طارق رمضان: متقف سويسري متعاطف مع فكر الإخوان المسلمين، شارك مع مجموعة الحكماء التي أنشأت بمبادرة روماني برودي سنة 2004 - أنظر التقرير الصادر عن : فريق السياسات المستقبلية، الحوار بين الشعوب والثقافات في منطقة الأورو متوسطية - اللجنة الأوروبية ليكسمبورغ - مكتب المطبوعات - اللجنة الأوروبية الرسمية 2004.

32- أسست منظمة المؤتمر الإسلامي سنة 1970 وتضم 55 عضوا، مقرها بجدة في المملكة العربية السعودية.

33- عقد أول حوار مع منظمة المؤتمر الإسلامي بهانسكي شهر ديسمبر 1999، تبعه فيما بعد إجتماع الـ 30 وزير خارجية للإتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي في إطار التجمع الوطني المشترك للإتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي إسطنبول فيفري 2002 والمتعلق بمسائل انسجام الحضارات وحل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الإسلام والتعاون في محاربة الإرهاب نظم الملتقى بدعوة من وزير الشؤون الخارجية التركي المصدر موقع الأنترنيت التركي: <http://www.mfa.gov.tr/OIC.EU.cdrom/index.htm>.

للأروميد إن هذا التوافق الأمني أستبدل بمسألة الديمقراطية فهل كان سببا في استبعاد الإتحاد الأوروبي مرة أخرى، مناقشة المكانة الحقيقية للإسلاميين في سياسته؟.

إن الموقف الذي اتخذه الإتحاد الأوروبي بعدم الاعتراف بالانتصار الديمقراطي الذي حققته حماس (الحزب الإسلامي الفلسطيني)، ساهم كثيرا في المس بسمعة خطابه الذي كان يستخدمه لدمقرطة البلدان الإسلامية، سواء في أوساط المنظمات المدنية أو في أوساط الأحزاب الإسلامية ومناضليها، وهو ما دفعهم للتساؤل عن جدوى تحقيق ديمقراطية إسلامية، نظام ديمقراطي مستوحى بقوة من الأسلوب الديمقراطية الأوروبية ومن الإسلام، على أن يكون له مداره الخاص، وبعيدا عن التدببب الأوروبي في الميدان نفسه⁽³⁴⁾.

وفي مختلف الاستجابات التي أجريت مع غالبية الفاعلين الإسلاميين، دلت على عدم استبعاد إمكانية التدمقرط بسبب أوروبا ودعمها لذلك، لكن ليس كديمقراطياتها، وما يدحض ذلك هي ضرورة مواصلة مساندة الطلبات الأوروبية والمرور فقط عن طريق برامج الديمقراطية التي تقدمها أوروبا والتي غالبا ما تستبعد في تحقيق الديمقراطية.

فالإسلاميون يرفضون أيضا ديناميكية الديمقراطية التي تجري في بلدان الجنوب، المطبقة من طرف الإتحاد الأوروبي والتي تأخذ بالشكل الخارجي، أو ذات نظرة سطحية (خارجية) والهادفة إلى تعزيز الاستقرار وتأمين المبادلات المباشرة بين أوروبا وبين شركائها وهذا بحق هو التوجه الحالي المطبق في السياسة الأوروبية الخاصة بحسن الجوار، والمتعلقة بالاقتصاد الأمني، مكافحة الإرهاب، إضافة إلى القضية الفلسطينية-الإسرائيلية وهو ما يتم على حساب ديمقراطية ذات بعد داخلي، ذات التأثيرات المباشرة، على المجتمع المدني، وأحزاب المعارضة، خاصة عن طريق حرية التعبير، وولوج الفضاء السياسي... إلخ.

ولعدم نجاح الديمقراطية التي تريد تطبيقها الولايات المتحدة وأوروبا، فقد أدركا أن ديناميكية الديمقراطية التي كثيرا ما نادى بها، لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج سياسية يرغبونها كاستقرار مبادلاتهم بالمنطقة، وما حققه الإسلاميون من نجاحات خاصة حالة حماس الفلسطينية⁽³⁵⁾ ومن العلامات التي تشهد على إرادة الإتحاد الأوروبي الجديدة، هي الأخذ في الحسبان جميع هذه العوامل المتضمنة في توصيات التقرير النهائي لشراكة الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية مع بلدان المتوسط والشرق، والتي تدعو الإتحاد الأوروبي إلى الالتزام مع المنظمات السياسية التي لا تستخدم العنف، ومع كل حركات المجتمع السياسية بكل مستوياته على أن يشمل هذا الالتزام كل المنظمات المستعملة للوسائل الديمقراطية واستبعاد العنف⁽³⁶⁾.

إن تقاعس الإتحاد الأوروبي في أخذ حالات التعذيب، والحبس التعسفي للمناضلين الإسلاميين بعين الاعتبار، واستبعاد النقابات المهنية التي يسيطر عليها إسلاميو شبكة أروميد، والمضمون الثقافي المعطى للحوار ما بين الأديان - ساهمت كلها، أيضا في دعم الفكرة الموجودة لدى الفاعلين العرب، حول التطور الأوروبي لمضمون الديمقراطية الأمني أساسا وهو ما يترك إلاحيزا صغيرا للتعبير عن الهوية الدينية⁽³⁷⁾ وهو ما أدى إلى اهتزاز الثقة في تلك المبادرات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي، لم تعد تغري الإسلاميين والذين وجدوا صعوبة في تحقيقها.

34 - بوبي السيد العنف الأصولي التمرکز الأوروبي وبروز الإسلاموية لندن، نيويورك، كتب زاد 1997.

35 - فريغوري كوز III هل يمكن للديمقراطية توقيف الإرهاب؟ في مجلة الشؤون الخارجية سبتمبر -أكتوبر 2005.

36 - أنظر التقرير النهائي الخاص بالشراكة الإستراتيجية للإتحاد الأوروبي مع دول المتوسط والشرق الأوسط - اللجنة الأوروبية - التقرير الاقتصادي - المجموعة رقم 78، 24 جوان 2004.

37 - أنظر اللجنة الأوروبية مع جيرانها الشرقيين والجنوبيين، كلمة اللجنة الأوروبية البرلمانية -11 مارس 2003، لجنة المجموعات الأوروبية: تجديد عمل الإتحاد الأوروبي ميدان حقوق الإنسان والدمقرطة مع شركائها في البحر الأبيض المتوسط - كلمة اللجنة الأوروبية إلى المكاتب الأوروبية البرلمانية، Stratégique Guide-lines 21/05/2003.

5- إنهاء إطار الحزب وأزمة الانتخابات الرئاسية 2009:

إن المشاركة السياسية وإستراتيجيتها تعتبر على المستوى الوطني أحد أكبر مكتسبات الأحزاب الإسلامية للحصول على تكوين في مجال العمل السياسي بالدخول في المؤسسات والهيئات النظامية تحضيرا للوصول إلى السلطة.

إن التعديل الدستوري الذي تم في نوفمبر 2008 الذي سمح لعبد العزيز بوتفليقة الترشح للعهد الثالثة أوقع التيار الإسلامي الموالي والمعارض في مأزق فالانتخابات الرئاسية 2009 التي أفضت إلى عهدة ثلاثة للرئيس كشفت عن محدودية إستراتيجيات الإسلاميين المعتدلين ما بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ مع تفتت الأحزاب المعنية.

فالمشاركة يبدو أنها دعمت النظام التاريخي لجبهة التحرير الوطني ودوائر اتخاذ القرار فيه أكثر منها الهيئات أو الأجهزة الحزبية الإسلامية. خلال عشرون سنة من الاختيارات السياسية النظامية، عجزت الأحزاب الإسلامية فيها من تحويل التجنيد الاجتماعي للمواطنين إلى تجنيد سياسي فعلي قادر على قلب روابط وعلاقات السيطرة القائمة في البلد.

كما أن الإسلاميين الجزائريين وبكل تياراتهم عجزوا أيضا عن إقناع قاعدتهم النضالية بمزايا المشاركة السياسية في ظروف تتميز بضعف المجتمع المدني ومؤسسات الدولة نفسها غير قادرة على جعل التعددية الحزبية واقعا ملموسا. ففي ظل واقع ما بعد الحرب الأهلية فإن مسألة التغيير بإسم الهوية الإسلامية، اختفى تدريجيا من البرنامج الإسلامي ليفسح المجال لدعم البلاد بفضل إنهاء المشاريع الراسية، وبالتالي فإن مشاركتهم ومساهماتهم هي تحيد لهم من المنافسة السياسية.

إن الإسلاميين الجزائريين أصبحت تطرح عليهم اليوم خيارات منها إما ضرورة مواصلة المشاركة في النظام السياسي يضعفهم ويحيدهم وإما بالابتعاد عنها لإعادة بعث أقطاب جديدة للاحتجاج. في ظل اللامبالاة عامة المواطنين حول ما يجري في الساحة السياسية فإن الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 استقبلت مشاركة مرشحين باللون الإسلامي.

إن المترشح جهيد يونسى ممثل حزب الإصلاح وعد بفتح الحقل السمعي البصري الخاص، واعتماد أحزاب سياسية جديدة ورفع حالة الطوارئ المطبق منذ 1992، ووضع إستراتيجية لما بعد البترول، ترقية الشباب المقاول، ومواصلة المصالحة الوطنية، خاصة الوعد بعفو شامل بما في ذلك أعضاء القاعدة في المغرب الإسلامي وهي منظمة تجمع المجموعات المسلحة القديمة إلا أن جهيد يونسى لم يستطع أن يؤثر في الحملة الرئاسية وأن يعوض بعبد الله جاب الله الذي رفض بعد أخذ وعد مع الحكومة للترشح للانتخابات.

أما حزب النهضة الحليف التاريخي الذي حاول أن يكون معه جبهة موحدة فضل مقاطعة الانتخابات. أما المترشح محمد سعيد فقد اعتبر بمثابة (أرنب) الاسم اليد أعطي لكل مترشح خلال الحملة الانتخابية، باستثناء الرئيس، وهذا للتعبير على أن ليس لهؤلاء أي حظ في الفوز وإنما هم موجودين فقط للظهور والذي نتج عنه عدم ظهور قاعدة سياسية حقيقية، وأكثر من ذلك حزبه أنشئ شهرين من قبل الانتخابات والذي لم يعتمد لغاية اليوم.

أما محمد سعيد الذي كان مساعدا لأحمد طالب الإبراهيمي مؤسس الحزب الإسلامي وفاء (wafa) غير المعتمد إلى الآن، يبدو أنه كان يأمل في الترخيص له للرجوع إلى الساحة السياسية بطريقة رسمية إلا أن آماله خابت وندد المترشحين بقوة بالنتائج المعلن عنها ونادى بحل البرلمان شهرين بعد مشاركتها في الانتخابات.

أما موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ أثناء الانتخابات فكان يتسم بالانشقاق فعندما كان مناضلين قدام مثل أنور هدام ورايح كبير يدعوان على المشاركة في الانتخابات لإسماع مطالبهم المتعلقة بإعادة إدماج التائبين، ورفع حالة الطوارئ وإنشاء حزب جديد على أنقاض الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽³⁸⁾، فإن علي بلحاج⁽³⁹⁾ وعباسي مدني القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فنادوا إلى مقاطعة الانتخابات.

38- كان هو هذا طموح رايح كبير و حركة الحريات و العدالة الاجتماعية التي يرأسها و التي تأسست في جانفي 2007.

39- يوجد البعض من موافقه منظمة في الوثيقة المسماة: علي بن حاج، "لماذا نقاتل؟" 06 أبريل 2009.

إن ضعف مشاركة الإسلاميين في الانتخابات الرئاسية 2009 وفي المنافسات العامة المتعلقة بها يفسر احتكار الدولة للإسلام كمنع في مساندة العهدة الثالثة للرئيس، وعليه فإن الجزائريين سمعوا من وزير الشؤون الدينية بأن الامتناع عن الانتخاب مخالف للقيم الإسلامية، كما ورد في المساجد أن الانتخاب واجب ديني ويمكن إضافة إلى هذه الجهود تبني حملة الرئيس بوتفليقة شعار مواصلة المصالحة الوطنية وإعادة الإدماج الاجتماعي للتائبين بتخصيص برنامج سخي بمبلغ 9,5 مليار دينار جزائري.

إن الانشقاقات وإعادة التشكيل داخل الأحزاب الأكثر لفتا للأنظار في إستراتيجيات المشاركة السياسية للإسلاميين في الجزائر تبقى بدون شك تلك التي حدثت ضمن حزب حماس (MSP) فقرار أبو جرة سلطاني بعدم الترشح للانتخابات ومساندة ترشح عبد العزيز بوتفليقة باسم مشاركة أحزاب التحالف الرئاسي أدى بالعديد من المناضلين إلى التساؤل عن دور حزب حماس في الساحة السياسية والتي أفرزت حرب الزعامة بين سلطاني ومناصرة فالرجل رقم 2 في الحزب قرر قبل ثلاثة أشهر عن الانتخابات تأسيس حزب جديد هو حركة الدعوة والتغيير تعبيرا عن انقسام الحزب الأم.

وصرح مناصرة بأن حركة الدعوة والتغيير التي أنشئت في أبريل 2009 ليست حزبا دينيا، ولا جمعية ذات طابع ديني وإنما هي حزب ذو توجه إسلامي طبقا للدستور⁽⁴⁰⁾.

ويطمح أصحاب الحزب الجديد استدرج التائبين وقدماء أعضاء حزب جبهة الإسلامية للإنقاذ والجيل الجديد من السلفيين وضمهم في تشكيلة حزبية واحدة.

فقبيل الانتخابات وتبعاً لاستقالة العديد من نواب حماس في البرلمان قدمت 564 امرأة استقالتها من الحزب احتجاجا على نهج مشاركة الحزب ملتحة بذلك بحركة الدعوة والتغيير التي أصبح يترأسها مصطفى بلمهدي 'عضو مؤسس لحماس' وهذا بهدف خلق حزب سياسي منافس ولمواجهة هذه الأزمة تخلى سلطاني عن منصبه كوزير دولة، محاولة منه استرجاع قاعدته.

06- الإرهاب، التوبة وإعادة الإدماج السياسي لجبهة الإنقاذ المنحلة:

إن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أضعفتها من دون شك الستة عشرة سنة من العنف التي أعقبت حلها وتبنيها للعنف كوسيلة للبقاء كطرف رئيسي⁽⁴¹⁾ ترتب عنه رفضها من طرف العديد من أنصارها القدماء وتحول الكثير منهم إلى السلفية الدعوية كما أن عدم قدرتها على احتواء العنف تسبب لها في عدم إيلاء السلطة أهمية لها كطرف في حوار يفرض نفسه بقوة، وللرد على هذا التهميش تشهد منذ نهاية التسعينات بروز توجه إسلاماوي عند العديد من قيادي جبهة الإنقاذ القدماء.

ولكي لا يتم تهميشهم سياسيا فإنهم يرفضون عنف القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ويضعون أنفسهم وسطاء بمناداتهم لوضع السلاح.

ولعدم استطاعته تجنب العنف جعل الدولة لا تهتم به كطرف قوي في الحوار، وللرد على هذا التهميش يلاحظ أنه منذ أواخر سنة 1990 ظهور إسلاموية ما بعد الأحداث عند العديد من قدماء قادة الفيس الذين قبلوا بمشروع المصالحة الوطنية ورفض ثورة العنف وهو ما سمح لهم بإيجاد مكان لهم في النظام السياسي العسكري بالجزائر ما بعد الأحداث⁽⁴²⁾ مع تدعيمهم لبوتفليقة والتفاوض حول إعادة إدماجهم في المجتمع، واليوم يطرح اليوم تساءل حول إعادة الاعتبار للفيس في محيط ينعدم فيه التنافس بين الأحزاب منذ أن صودق على قانون الوثام المدني؟

فقيادة الفيس القديمة لم تعد لها مكانة في الحياة السياسية الوطنية فبلحاج ومدني وغيرهم من قيادي الفيس وضعوا تحت الإقامة الجبرية أو هاجروا للخارج بعد سجنهم، وهو ما جعلهم غير موجودين كما في السابق.

40 - رمضان كويبي، "عبد المجيد مناصرة أكدها أمس" الحركة من أجل الدعوة والتغيير ترافع لدولة إسلامية، الوطن، 16 ماي 2009.

41 - أنظر كميل طويل الحركة الإسلامية والمصالحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة ببيروت، دار النهار 1998.

42- فريديريك فولبي: "التناقض السياسي في الجزائر" - دروس حول الديمقراطية في الشرق الأوسط، في الديمقراطية 13:3 ص 442 - 445، 2006.

وموقف قيادة الفيس القديمة غير مستقر للوجود تنافس فيما بينها للإستحواد على الميراث الرمزي للحزب. فهم اليوم ينددون على الأقل بالعنف لفهمهم بأن مضمون الميثاق الوطني للوئام المدني يمنعهم للعودة إلى الساحة السياسية مع بقاء الأمل حيا لديهم، فالوئام المدني قضى عليهم سياسيا لأنه يعتبرهم مازالوا إرهابيين وتائبين، وفي نفس الوقت يسمح لهم بالوجود، وعدم تهميشهم سياسيا. فبعد أن كان بلحاج ومدني يعتبران بعض أطراف المعارضة الديمقراطية كفار⁽⁴³⁾ يحاولان الآن العمل على إقامة تحالف معهم خاصة وأنهم كذلك مهمشين من طرف السلطة كآيت أحمد، رئيس جبهة القوى الاشتراكية، وطالب الإبراهيمي رئيس الحزب الإسلامي وفاء الغير المعتمد ومولود حمروش رئيس وزراء الإصلاح السابق عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني الحزب الواحد سابقا وكذلك علي يحي عبد النور المحامي والرئيس السابق للرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان⁽⁴⁴⁾.

وعلى مستوى المناضلين الناشطين فالكثير من قداماء أعضاء جبهة الإنقاذ تقدموا وترشحوا تحت مضلة تسميات سياسية أخرى خلال الانتخابات التشريعية في ماي 2007 كما أن مسؤولين آخرين في جبهة الإنقاذ كرابح كبير وأنور هدام ومدني مزراق وأعضاء في الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) أعلنوا عن رغبتهم في إنشاء حزب خاص بهم معولون على إقامة تحالفات مع الأحزاب الإسلامية المعتمدة مثل حماس والإصلاح اللذين أعلننا عن جاهزيتهما لاستقبالهم.

أما السلطة فيبدو أنها مترددة بالنسبة لإمكانية هؤلاء الناشطين في تكوين أحزاب جديدة متذبذبة بين أمال مزيفة ورفض قاطع مستعملة ما تبقى من وزن الجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الظروف السياسية الداخلية الجزائرية وكذلك حسب فئة التائبين والمعارضين إن مستقبل قداماء جبهة الإنقاذ لا يمكن له أن يتطور في الأشهر القادمة لأن الدولة لا ترغب في إعطائهم فرصة أو حياة أخرى بعد أن حققت الإجماع حول مشروع المصالحة الوطنية إن نهاية جبهة الإنقاذ وانتقالها إلى استعمال العنف دعم الدولة الجزائرية التي من خلال الحرب على الإرهاب استطاعت أن تخفف من الضغوط الدولية حول تعذيب مناضلي جبهة الإنقاذ والمواطنين المدنيين الموالين لها، وكذلك قبول بعض الإجراءات المقيدة للنشاط السياسي والاستفادة من الدعم الدولي⁽⁴⁵⁾.

وإذا كانت جبهة الإنقاذ تم تحييدها ووضع حد لها من خلال الإدانة الجماعية للإرهاب، فإن الفراغ الذي تركته في الساحة يتعلق بتجنيد القاعدة الإسلامية يظهر أن التطور الكبير للحركة السلفية بدأ يملأه.

7- الدعوة السلفية: بديل سياسي للحزب الإسلامي؟.

يستبقى هذا التيار أفكاره وبشكل كبير من المذهب الوهابي، وقد عرف انتشارا كبيرا خلال سنوات الـ80 عندما ذهب العديد من الشباب الجزائري للتكوين في العلوم الإسلامية بالعربية السعودية ثم عادوا للتدريس في الجزائر⁽⁴⁶⁾ ويعد عبد المالك رمضان أحد كبار ممثلي الدعوة السلفية في الجزائر وهو حاليا إماما بأحد مساجد العربية السعودية حيث غادر الجزائر بعد تلقيه تهديدات بالموت لموقفه غير العنفي والمتعاطف مع الدولة وهناك شيوخ دعاة كعلي فركوس⁽⁴⁷⁾ والشيخ ياسين، الشيخ نجيب، شيخ الأزهر، عبد الغني عويصات، إضافة إلى عبد المجيد جوماح، وهم يمثلون النشطاء الأساسيين لهذه الحركة محافظين جميعهم على روابط قوية جدا مع المؤسسات الدينية السعودية، مع قيامهم بتقديم دروس دينية بالمساجد الجزائرية، وتحت تأثيرات السعودية فشعبيتهم اعتمدت بواسطة الإجازة (السماع بتقديم دروس فقهية) وهي شهادة تمنح لهم من طرف العلماء السعوديين الممثلين للمذهب الوهابي،

43- زهرة بن عروس، أمقران أيت إيدير، فلة ميدجك: الإسلاموية السياسية، المأساة الجزائرية، بيروت - دار الفرابي، 2002.

44- استجواب علي بلحاج من طرف Florence Beaugé في جريدة العالم 09 فيفري 2008.

45- حسن رومايون، مسألة التاريخ في مناقشات العنف بالجزائر، مجلة إنسانيات رقم 10 جانفي- فيفري 2000.

46- زوبير أروس: التيارات السلفية، من عمق المسار التاريخي إلى واقع التجربة المعاصرة، في مجلة نقد خريف/ شتاء- رقم 24، 2007.

47- يمكن التعرف على مؤلفاتهم في هذا الموقع: <http://www.ferkous.com/rep/A.php>

فالعديد من الشبان الجزائريين يحترمونهم ويتصلون بهم عن طريق هواتفهم المحمولة للحصول على فتاوى منهم تتعلق بمجموعة من المسائل الخاصة بالحياة اليومية، ولقد تزايدت أعداد هذا التيار في السنوات العشر الأخيرة أولا لانضمام العديد من مؤيدي السلفية السياسية المندفعين بسبب منع الفيس سنة 1992 فالعديد من منتسبي السلفية الجهادية هم من الأعضاء القدامى التابعين للجماعة الإسلامية المسلحة والجماعة السلفية للدعوة والقتال، الذين تابوا وألقوا سلاحهم، من أجل دخول ميدان التجارة الذي تضمنه لهم شبكة الدعوة السلفية خاصة مع منطقة الخليج ومنذ موافقتهم على قانون الوئام المدني سنة 1999 يكونون قد وقعوا على موت الأحزاب الإسلامية الثورية في الجزائر، ولقد دعمت هذه الحركة خاصة من طرف جيل من الشباب الجزائري الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و35 سنة، والذي خاب ظنه في الإسلاموية التي كان يتبعها كبارهم، إن مقارنتها بالأحزاب الإسلامية السياسية تظهر أن شروط الانضمام إليها سهلة نسبيا حيث لا يطلب من أحد أي مستوى تربويا أو سياسيا عاليا، والذي تشترطه غيرها من الأحزاب الإسلامية.

فالأحزاب الإسلامية المعتمدة والتي اختارت موالاة السلطة ترفض رفضا باتا انخراط هؤلاء الشباب فيها، ولجلبهم الأنظار بواسطة النقاب (ستر الوجه) والقميص الطويل الأبيض الذي يلبسونه الرجال وبالذهاب إلى أحد مساجد السلفية المشهورة، أو إلى أحد مواقع الإنترنت الخاصة بهذه المجموعة فإن التقارب الإيديولوجي بين أعضائه يسمح لهم بالتضامن لشراء شقة، أو ممارسة تجارة، مع الإلاح على الزواج، وببساطة فلأنهم يترددون إلى نفس أماكن العبادة ولهم الأصدقاء ويلبسون نفس الزي وهذا "الجيل من الإرهابيين" كما يسمون هم أنفسهم تقدم لهم الدعوة السلفية وسيلة لرفض وبطريقة سلسلة قيم الاستهلاك والشلل السياسي لمجتمع ما بعد الخلاف في الجزائر، ودون الدخول في الخلاف العنفي مع المحيط، وهو غير مستعد لدفع ثمن من العنف الماضي جديد، ويرفض في نفس الوقت الاستخدام السياسي للإسلام لتغيير المجتمع والتي حسبهم كانت نتيجته الفشل الذريع.

والمنظمة هذه وبواسطة شكلها هي أيضا أداة لملئ سلبيات وفراغ المؤسسات السياسية بالتكفل بانشغالات المواطنين في غياب التمثيل السياسي والقيام بتنظيم ذاتها حسب نموذج المجتمع الإسلامي المثالي. فهي تقترح بديلا لإطار الأحزاب وحقل سياسي جزائري يتماشى ومرحلة ما بعد الخلاف حيث لا يوجد الإسلام المعارض مكانا فيه فالدعوة السلفية أصبحت الحركة الأساسية في إعادة السلم للبلاد قبل أن تختار الأحزاب الإسلامية تعاونا أكثر نخبوية في نظر السياسة الكثيرة التغيير والخاضعة للصدفة، وتكمن قوتها في مرونتها كونها تعمل خارج أي تسييس اجتماعي، كما أنه لا يشترط من أي أحد التخصص الواسع في العلوم الإسلامية ليصبح سلفيا.

فالعديد من مواقع الإنترنت تقترح فتاوى محضرة، تتضمن إتباع سلوك سياسي معين. وفي المحيط السمعي البصري الجزائري المعلق والمراقب من طرف الدولة وهو ما دفعهم إلى اللجوء إلى القنوات الدينية الخليجية التي تأت برامجها عن طريق الهوائيات المقعرة بالجزائر وسمح في نفس الوقت لجيل كامل التعاطف مع مذهب السلفية الدعوية، فافقه الديني الموجود في الجزائر هو أيضا أساسيا سلفي كما أنه مهم وسوق مربحة، حيث توجد شبكات ضخمة من المكتبات العامة يسيرونها السلفيين ويترددون عليها ووجدت في طلباتهم فرصة لتحسين مداخلم آخر الشهر فاستيراد 20 000 كتابا دينيا سنويا مستورد من مصر ومن المملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا تكون السلفية قد احتكرت عرض الكتب الدينية، كما تقوم خارج هذه الدائرة المباشرة بإعراق مريديها بتقديم العديد من الكتب الدعوية لهم مجانا بالمساجد ومهم التذكير أن العديد من التائبين أصبحوا من مستوردي الكتب الدينية السلفية والسلفية الدعوية.

والتضامن الموجود بين المجموعات التابعة لها ليس مبنيا فقط على أساس الانتماء السياسي لحزب واحد، ويصعب القول أن جيلا مثل هذا مهزوزا ويصعب التأثير عليه، لكن رغم الحقيقة أنه ينتمي لشبكات عدة خاصة منها صغار التجار.

إن هذا الشعور في إمكانية إيجاد مجتمع داخل مجتمع دون انشغال الشرطة بذلك، والذي يعود أيضا إلى محادثات مع السلفية في الجزائر، فهم يملكون مدارسهم الخاصة، والتي تبقى المدرسة السعودية أكبرها من حيث التوجه إليها وفي دوائرهم التجارية الخاصة يمكن لهم تطويل لحاهم ولبس القميص والجلباب

(سترة طويلة تغطي الجسم بالكامل) دون مخاطر التعرض للضغط الذي عاشه كبارهم في الفيس لأنهم يرفضون صراحة التدخل في السياسة ويقولون أنهم لا يريدون إلا ممارسة دينهم في حرية. والسلفية في الواقع تستبعد كل نشاط سياسي فأعضاؤها يعتبرون أن نظام الانتخاب وهيكّل الحزب الواحد لا وجود لهما في الإسلام وهما مستوردتان من الغرب ويرون أن العلماء هم مالكو المعرفة المطلقة وجودهم ضروري، وهم موظفين بالكامل من طرف الدولة في الجامعات الإسلامية وفي المساجد.

والسلفية تقترح توافقا حياديا مع الدولة مع اعتبار المنخرطين في الحزب بـ (الحزبي) وهي كلمة حزب مؤيد مع تضمنه لمعنى مجاز تحقيري.

وانتقاداتهم مازالت محكومة بالتجربة الديموية الناتجة عن تسييس الإسلام خلال سنوات 90 في الجزائر والتي لم تعتمد أحزابا جديدة منذ سنة 1999، حيث صارت السلفية الدعوية منشطة لطريقة تغليب الحركة الجموعية على الاحتكار الحزبي، وأمام قيام الدولة بتهجين الأحزاب الإسلامية والمتعاملين معها رسميا، أو التي تم تحييدها تماشيا مع الطرف السياسي الذي تعيشه البلاد تقدم هذه السلفية غير المعارضة والشعبية للكثيرين بديلا لأزمة التمثيل الفعلي للحقل السياسي الحالي.

الخلاصة ومقترحات عملية:

إن تحليل الإسلاموية الجزائرية من خلال منظور ديناميكي يسمح بتجنب عقبتين: **الأولى:** هو فهم الإسلام السياسي كثورة دائمة التي لم يمكن ابتعاد قيادتها عن إطار الحزب الواحد، إلا كجزء في تطوير الإيديولوجية التي كثيرا ما تتوجه نحو إقامة الدولة الإسلامية وما قيام الأحزاب الإسلامية الجزائرية في إعادة تشكيل إيديولوجيتها انطلاقا من فشل الحركة الإسلامية الثورية (الفيس) ومحاولات الانتفاضة المسلحة (جيش الإنقاذ، الحركة الإسلامية المسلحة، الجماعة السلفية للدعوة والقتال) وكذلك أيضا انطلاق من انتهاء فرص الهيكلية التي تقدمها الدولة في الحقل السياسي.

فأثناء الانتخابات لا يأمل الإسلاميون الجزائريون اليوم في أي ثورة إسلامية ولا طبقا لمسار انتخابي أو نتيجة لمسار ثوري عنيف، وإن عدم الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الثورية للإسلام السياسي، سيعرض لا محال الإسلاميين الجزائريين لخطر تهميطهم ليس بالضرورة مظهرهم، ومن ثم فإنه لا يوجد معنى للإسلامي، فالإسلاموية الجزائرية هي نتيجة لمسار الانفتاح أو انغلاق الحياة السياسية إضافة إلى استمرار هيكل الحزب الواحد الذي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الطريقة التطورية، وربطها بالمكانة التي منحها الدولة للمعارضة الإسلامية.

أما الثانية: فهي اعتبار هذه التشكيلات الإسلامية أحزابا سياسية دينية، لبقاء الإسلام السياسي في إيديولوجيتها، لكن يجب عدم اعتبارها أحزابا دينية من هنا فصاعدا، مع إعادة التأكيد على سمو الدين على المسألة السياسية، فالمواقف الدينية قليلا ما يؤخذ بها عندما تدخل الرهانات والمصالح السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية للعبة وهو ما يجعلها تتناقض معه.

إن هذه الأحزاب التي تطالب بالمرجعية الإسلامية هي من الفاعلين في الحياة السياسية الدنيوية والمجتمع الجزائري فتحجرهم ترك مكانا للبراغماتية، والبحث عن التوافق حيث قاموا بجعل طرق أعمالهم وخطبهم تتماشى والأجهزة الإيديولوجية التي يتمتع بها أي حزب ينشط في الحياة السياسية المحددة، كحركة "حماس" الذي حسب رئيسه أبو جرة سلطاني أن حزبه يأمل الوصول إلى الرئاسة مع القيام بتدعيم العهدة الثالثة للسيد عبد العزيز بوتفليقة.

كما أمكن لنا أيضا معرفة الصدى الضعيف للأحزاب الإسلامية لدى الشعب الجزائري وهي تدفع ثمن قبولها التعاون مع الدولة.

فهل مازالت هذه الحركات الإسلامية تتمتع بنفس المكانة في الساحة السياسية التي تواجهها رهانات سياسية بدون منافسة؟!

فخوف مؤيدي الدعوة السلفية من الفتنة (التفرقة بين المؤمنين) وعدم الاهتمام بالمعارضة السياسية تجعلها خاسرة مسبقا لا يتركان أي إختيار آخر سوى الخضوع للدولة من خلال النقد اللاذع للفييس، والعنف الجهادي وترك هذه الحركات تتطور، وتنمو مع الزمن وهو ما وجدت فيه الدولة دعما سياسيا كبيرا لسياستها التصالحية والحد مؤقتا من الراديكالية السياسية للإسلام وتجاوز الأرتدكسية، وفي هذا الوقت فإن الراديكالية الدينية التي تأخذ بها في رفض قيم غالبية المجتمع، وكل تعايش حياتي محتمل يمكن أن يعقد باقي الشعب. يمكن أن تتعد الإشكالية مسبقا، خاصة إذا لم تتحسن الظروف المعيشية للشباب بسرعة.

أما بالنسبة لإسلاموية الفييس فإن هيئة الدولة كمتحكم أساسي في السلطة، يبقى مهما دائما فالفييس اقتنع بأنه إذا أراد العودة للساحة السياسية يجب عليه التخلي عن مرجعياته الخاصة بالدولة الإسلامية مع القيام بعمل تحالفي مع النخب الحاكمة، وقد تم هذا العمل التحالفي من خلال الموافقة على الوثام المدني أملا منه في إعادة إدماجه في الحياة السياسية وهو ما لوحظ في الانتخابات التشريعية والرئاسية الأخيرة.

إن عدم استبعاد عودة الأعضاء القدماء وناشطين الفييس، وكذا القاعدة الإسلامية للدعوة السلفية، في أمل لعب دور هام خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة، فقد طرحوا وبطريقة لا تقبل الشك مسألة وضع الملائمة بين الحدود، الموضوع لغاية الآن بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب الدنيوية (السياسية) وبين الأحزاب الإسلامية المعتمدة، والممنوعة زيادة على ذلك بين إطار الحزب وبين الحرية.

إن آخر أنواع التوصيات تتعلق بشركاء الجزائر الدوليين خاصة الأوروبيين المنشغلين بالمستقبل الغير مضمون حسبهم للإسلام السياسي في الجزائر، فخلال كل هذه الدراسة رأينا أن نتائج الدخول الرسمي للفاعلين الإسلاميين في السياسة قد تضاعف، فالابتعاد عن الراديكالية واحترافية هؤلاء الفاعلين السياسيين رغم تعرضهم للخطر اليوم بسبب غلق الساحة الديمقراطية فإن التخفيف عليها هو بهذا المعنى عدم اعتبارها شريك يجعل مقاربة الإتحاد الأوروبي المتعلقة بهذه الأحزاب تبدو ضرورية للسماح للمسؤولين الأوروبيين التركيز حول مسائل أوجدها بروز الإسلاميين خاصة منها المتعلقة بالحرية السياسية.

إن الشراكة الذي يريد الإتحاد الأوروبي إقامتها مع الأحزاب الإسلامية توجب التزواج بين الأبعاد البرامجية القطاعية المتوفرة في المنطقة، مع التمييز بين المحاور المختلفة، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية فليس من الضروري التفكير في إعداد برامج خاصة بالفاعلين والمنظمات الإسلامية ولكن تشجيع إدماجهم في برامج موجودة أصلا.

إن الإسلاميين في الجزائر يعيشون في بلد له تاريخ طويل في التعاون مع أوروبا، ومن ثم فإن مصلحتهم في سياسات الدول الأعضاء الأوروبية فيه مهم، خلافا لبعض التشكيلات الإسلامية الشرق أوسطية، ورغم أن السياسات الأوروبية ذات العلاقة غير معروفة جيدا من طرف الإسلاميين، فمن الضروري إذا على الإتحاد الأوروبي خاصة من خلال وفوده في البلدان المعنية القيام بعمل مضاعف لنشر وشرح برامجه الأساسية، كالشراكة الأورو متوسطية، والسياسة الجوارية الأوروبية، والمهم هو إشراك مناضلي القاعدة والجمعيات الإسلامية في المجتمع المدني في هذه التشكيلات للتعريف بأوروبا ويجب تركيز العمل حول الطابع السياسي للفاعلين الإسلاميين وأحزابهم، ومن هنا يجب التعريف بين مقاربة الإسلاميين السياسة عن المقاربة الدينية وبين المقاربة بين الثقافات.

وما يحتاج إليه أعضاء هذه الأحزاب هو كسب خبرات حقيقية وجعلها تتماشى مع تطبيقات السياسات الدولية، فتبادل الخبرات بين الأحزاب الإسلامية المغاربية ومؤسسات الأحزاب السياسية الأوروبية سواء عن طريق الدول الأعضاء على المستوى الوطني أو بواسطة الإتحاد الأوروبي يجب تدعيمها في إطار تبادل الأورو متوسطي (خاصة من خلال الجمعية البرلمانية الأورو متوسطية).

وأخيرا فإن الإتحاد الأوروبي يعمل على تشجيع وتقوية المؤسسات الوطنية التي لا تستبعد الأحزاب الإسلامية، فالموظفين المعيّنين من طرف دولهم هم فقط من إستفادوا حتى الآن من برامج (ميدو) لتدعيم المؤسسات.

فالمعايير الاحترافية خاصة منها الديناميكية البرلمانية يجب تدعيمها ورعايتها أكثر لتعاون جميع الأحزاب اللائكية إن مسألة الديمقراطية التي لها أسبقية في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يجب أن تترك مكانها لعمل مشترك يخص نقاطا محددة كالالتزام المؤسسات بأخذ المشاكل الإجتماعية بعين الإعتبار.

إن هذا التعاون الذي يتم في الإطار الحقيقي للمؤسسات يسمح أيضا للإسلاميين النجاح مع الاحتفاظ بسمعتهم وتوضيح مواقفهم حول ما يمكن أن يطلق عليه (المناطق الرمادية) كحقوق النساء الأقليات الدينية، أخلة الحياة السياسية).

إن الإسلاميين ليسوا إذا فاعلين (دينيين) وإدخالهم في الشراكة يجب أن يتم سياسيا وعلى الأقل فإن العديد من المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني والجمعيات الخيرية العاملة في ميدان المساعدات الإنسانية، تشعر بقربها من أفكارها تجمعهم بأحزابهم روابط هيكلية.

إن هذه الجمعيات الذي يمكن وصفها بالإسلامية في نظر قاعدتها الدينية هم مستبعدون اليوم أيضا عن الشراكة مع الإتحاد الأوروبي رغم استطاعتها هنا القيام بدور ضروري في المبادلات ما بين الثقافات التي وعد بها الإتحاد الأوروبي خاصة مع ربط البرامج الأورو متوسطة بثقافة السلم والحوار في المساجد المدارس القرآنية والجمعيات الدينية، وإدخالهم في الأرضية الغير حكومية للأوروميد سيسمح لها بتطوير شبكات مع منظمات غير حكومية وكأحزاب غير إسلامية بالمنطقة وبالمقابل فإن تفكير معمق من الإتحاد الأوروبي واجب حول إمكانية استعمال المرجعيات الإسلامية كمصدر لحماية الجماعات الأكثر ضعفا، ففي إطار الأمم المتحدة هناك أيضا مبادرات تهتم بالتعاون العربي مكلفة بالتأسيس حول صحة إعادة الإنتاج، تحميل الآباء لمسؤولياتهم في العائلات، تعاطي المخدرات لدى الشباب، حماية النساء المعزولات وبالإضافة إلى رفض استخدام العنف في الإسلام، وذلك لا يعني أسلمة المشاكل الإجتماعية لهذه المجتمعات ولكن اعتبار هؤلاء الفاعلين الإسلاميين في الميدان مصدر إضافي من الإمكانيات وغير مستأثرة بالميدان وحده في تحقيق شراكة الأوروبية في المنطقة.

إن تطوير الإسلام السياسي بالجزائر يدعو إلى سرعة تجديد الانسجام الوطني الذي يؤخذ بعين الإعتبار ذكرى سنوات 90، في المكان الأول السماح للجزائريين بالحصول على حرية أكبر في الإختيار السياسي وإذا كانت الدولة الجزائرية قوية اليوم، والتي كثيرا ما تعرضت شرعيتها إلى مناقشة المجتمع المدني لها والذي حاصره الخلاف الموجود بين الجيش من جهة والإسلاميين والمنظمات الإرهابية من جهة أخرى، وهو ما جعل فرض الحل الأمني يفشل أيضا في القضاء على الإرهاب.

وكلف أساسا المجتمع المدني الكثير فهناك أشكال من العنف اعتاد عليها الناس وبدون أن يوجد إطار إيديولوجي لها، كما هو الحال في ملاعب كرة القدم أو الجرائم أو اللصوصية الكبيرة التي لا تتوقف عن التوسع.

إن تجربة استعمال العنف في سنوات 90 بالجزائر نجح في أن يجعل الغرب، ينظر نظرة أوسع وأشمل في محاربة الإرهاب والذي مازال إلى اليوم محروما كفاعل حزين من ناحية هيكلية السياسة الداخلية، والجدير بالملاحظة أن عددا قليلا جدا من الخطب الخاصة بوجود ضحايا قد قلت، وأن اهتمام المجتمع المدني به بدأ محتشما إلا من خلال مسألة تعويضات ضحايا المحرمة فذكرى الحرب الأهلية التي تبلورت في أذهان مختلف تيارات الإسلام السياسي في الجزائر يجب أن تسجل في تاريخ الجزائر بواسطة عمل تشاوري يتم بين فاعلي المجتمع الجزائري كما يجب أن يترك مكانه لطرق المشاركة والتفاوض السياسي التي تركز على الكفاءات المهنية للتخلي عن تحقيق الشرعية بواسطة الجهاد أو عنف الدولة والذي يجب الإستثمار فيه اليوم.